سلسلة مع المعاصرين ()

مع سليمان العلوان
في كتابه الاستنفار

تأليف
حسن بن فرحان المالكي

اطلعت على مصورة من كتاب (الاستنفار للذب عن الصحابة الأخيار) للأخ الكريم سليمان العلوان.

وكان بعض الأخوة قد قال إن الكتاب هو رد على ما طرحته حول هذا الموضوع من حوارات ومحاضرات وغيرها.

ومن خلال الإطلاع على مصورة الكتاب تبين لي أنه يرد على أكثر من فكرة بعضها نقول بها وبعضها يقول بها آخرون قد أتفق مع الأخ سليمان في مخالفتهم الرأي.

على أية حال: أنا مع عنوان كتاب الأخ سليمان تماما في (الذب عن الصحابة الأخيار)! فهذا العنوان يحمل ضابطين في غاية الأهمية وإن لم يدركهما الأخ الكريم كعادة كثير من الأخوة الذين تجد لأحدهم المؤلفات والمحاضرات ولو سألته عن أبرز المصطلحات والألفاظ التي يستخدمها لما عرف ماذا تعني لما عرف ضوابطها أو لنقل المعاني الحقيقية لها.

وهذه من الأخطاء الكبيرة التي تجثم في بطون مصنفات غلاة العقائديين في كل زمان ومكان.

والأخ سليمان العلوان بما أنه تعرض لبعض المواقف بيني وبينه فمن حقي تصحيح بعض ما أورده

لكن الأخ العلوان يبدو أنه كسائر الأخوة الذين يتكلمون بما لا يعرفون فتجد أحدهم يؤلف الكتب ويلقي المحاضرات ولو سألته عن أبرز المصطلحات التي ستخدمها لما عرف ماذا تعني أكثر هذه المصطلحات أو الألفاظ، وهذه مصيبة كبرى.

والأخ العلوان كنت أسمع عنه كل خير، وتهاتفنا ثم التقيت به في بريدة في القصيم بعد أن دعاني مشكوراً لمنزل أحد معارفه وكان معي الدكتور عبد الله اليحيي والشيخ يوسف العتيق ومعه ثلة من الأخوة وجرى حوار بيني وبينه في جو مهيأ عن عبد الله بن سبأ ثم انتقل بنا لموضوعات أخرى كمعاوية وعبد الله بن الزبير وابن تيمية، وكان ابن تيمية المحطة الأخيرة من حوارنا، وسبب دخولنا في ابن تيمية أنني قلت أن معاوية لم يقاتل علياً إلا للملك وليس بسبب طلب دم عثمان فاستعظم هذا القول.

فقلت له: إن كنت ولا بد فاستنكر على ابن تيمية أنه يتهم الإمام علي بهذا فاستنكر هذا.

فأحضرت له بعض الكلام الذي قاله ابن تيمية في هذا الموضوع واختلفنا في دلالته[1]، فلما حاولت أن أنقله إلى أقوال أخرى تدل على هذا كان الجو قد (تكهرب) فتلطفت معه في الخطاب وأخبرته بأننا نحبه في الله ولا نريد منه أن يكابر في إنكار بعض الحقائق فقام هو وزملاؤه كالطاردين لنا وعلمت أنه فسَّر تلطفي في الخطاب بالضعف كعادة هؤلاء الأخوة فهم يطالبونك بالهدوء والكلمة الهادئة فإذا فعلت هذا اتهموك بالضعف وزادهم هذا انتفاخاً.

على أية حال كتب العلوان الآن بين يديَّ وكتبي بين يديه وسيعلم ويرى الباحثون من أضعف علماً وعقلاً وإنصافاً ، أما التفاخر مع (الدبش) والتقاعس عن المناظرات العلنية فهذا ليس ديدن أهل المروءة فضلاً عن أهل العلم.

---

[1] قول ابن تيمية هو:

ويعلم الله أنني قد نصحت أخانا العلوان -عبر الهاتف- بالتواضع العلمي لأنني رأيت أنه يجزم في أمور لا يعرف منها إلا القليل مثلما جزم ببراءة الوليد بن عقبة وجزم بأن معاوية مأجور على لعنه علي بن أبي طالب!! وجزم في أول الأمر بإثبات قصة ابن سبأ ثم رجع عن ذلك -عبر اتصال لي معه وقال بالحرف الواحد (معظم ما ذكره سيف بن عمر عن ابن سبأ باطل)، وأما قصة الوليد فزعم يومها أنه ليس فيها إلا إسناد واحد ضعيف فقلت له: عندي في القصة ستة أسانيد فأنكر، فقلت له: كيف تنكر وأنت لم تبحث الحديث؟

فقال: أنا يومياً بين هذه الأسانيد!!

فعرفت عندها أن الرجل -هدانا الله وإياه- لا يحترم البحث ولو كان يحترمه لما حاول أن يلزم الباحثين بأمور لم يبحثها!!

وكان يكرر في حديثه معنا (قلت في دروسي!!) فمثل هذه العبارات (التفاخرية) لا تليق بطالب العلم الحريص على التواضع خاصة وأنه شاب صغير ومثل هذه العبارات توحي بأنه لا رجاء فيه! وأنه قد اختار طريق (المشيخة) فلا تواضع مع الضيوف ولا مع المعلومات ولم نصل يومها الرياض إلا وقد أشاع هو واتباعه الاشاعات نتيجة كتابة كتبتها له مع بحث عن عبد الله بن سبأ وقلت له ما معناه: بأننا لن نكابر وسنرجع إلى الحق متى ما وجدناه وحثثته في الخطاب -فيما أذكر- على التواصل العلمي لنستفيد من بعض.

فأشاعوا فيما بعد وكتبوا لمن كتبوا أن فلاناً أتانا!! واستتبناه!! وكتب لنا رجوعه.. وشيء من هذا الذي يدل على ضعف في التربية قبل الضعف الأخلاقي والعلمي.

وكنا نظن أننا قد تجاوزنا هذه التصرفات التي أقل ما يقال عنها أنها غير لائقة من طالب علم.

على أية حال هذه نبلي قد نثرتها فلينثر من شاء نبله، والدليل والبرهان سيكون الفيصل في الموضوع.

أما الملحوظات على كتاب العلوان:

الملحوظة الأولى: قوله ص2: (فإن من العقائد والأصول المقررة في الإسلام حب الصحابة من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان واعتقاد فضيلتهم وصدقهم والترحم على صغيرهم وكبيرهم وأولهم وآخرهم وصيانة أعراضهم وحرماتهم).

أقول: الكلام السابق كلام حق أريد به باطل كما سنوضح.

أما الحق فما ذكره من حب الصحابة من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان!!

لكن يبدو أن الأخ لا يعرف (المهاجرين ولا الأنصار ولا ضابط الإحسان في من سواهم).

وإنما -كما قلت سابقاً- يردد كلاماً لا يفهمه ولا يعقله، ولو لم يكن في القرآن الكريم لقال لنا صاحبنا (لا يشترط الإحسان في من رأى النبي (ص) وكتابه يسير على هذا المنهج، أي يسير على مدح من وصف بالصحبة ولو كان من أصحاب الصحبة العامة لا الشرعية، ولو كان من أظلم الناس.. ولو نزل القرآن بذمه..

كما لا أظنه يعرف كلمة (عقيدة) و (الأصول) ولو عرف كل مصطلح من هذه المصطلحات لكان أكثر تواضعاً وأقل جزماً.

ثم هو يطعن في بعض الصحابة من المهاجرين والأنصار لأنه يطعن في كل الخارجين على عثمان وقد كان فيهم مهاجرون وأنصار وتابعون بإحسان!!

فهم لا يوردون الكلام السابق إلا للدفاع عن الطلقاء فقط أما غيرهم فهم غير جادين في الدفاع عنهم بل غير جادين في ترك الطعن فيهم.

ولم يكتف بهذا حتى جعل الدفاع عن الوليد بن عقبة ومعاوية وبسر وأمثالهم من (الضرورات الخمس التي جاءت الشرعية بالمحافظة عليها وضبط حقوقها)!!

الملحوظة الثانية:

صحيح ما ذكره ص3 من أن هتك عرض المسلم (من كبائر الذنوب ومن التشبه بالمنافقين) لكنه يعد لعن معاوية لعلي على المنابر مما يؤجر عليه معاوية أجراً واحداً!!

ولا أدري كيف يجتمع في عقل طالب علم هذه النظرية مع هذا التطبيق؟! اللهم إلا أن نكون صنيعة فكرية أموية.

الملحوظة الثالثة:

ذكر من أن أعظم من ذلك (غمس الألسنة والأقلام في أهل العلم ومحاولة اسقاط قدرهم بأوهام من هنا وهناك والدخول في نياتهم مقاصدهم..).

أقول: والأخ العلوان أيضاً مع هذه النظرية إلا أنه يؤلف الكتب في تبديع أهل العلم (ومحاولة اسقاطهم) كما فعل مع ابن الجوزي.

ثم الأخ العلوان من تيار غلاة السلفية وهم من أهتك خلق الله لأعراض العلماء في الماضي والحاضر، وإن شئتم فاسألوا المتقدمين عن أبي حنيفة وأسألوا المتأخرين عن القرضاوي وستعلمون حقيقة كلامي هذا (يا أيها الذين أمنوا لم تقولون ما لا تفعلون).

ثم ينظر هل التزم بهذه النصيحة أم لا؟

وهل صح الإسناد إلى ابن المبارك أم لا؟[2]

والأثر قد رواه أبو عبد الرحمن السلمي عن محمد بن العباس الضبي عن محمد بن أبي علي بن الفضل بن محمد بن نعيم عن علي بن حجر عن أبي حاتم الفراهيجي عن فضالة النسوي عن ابن المبارك.

وأترك الحكم على الإسناد للأخ سليمان!!

- ونقل عن الطحاوي ص3، ثناءه على العلماء وهذا لا يخالف فيه أحد، ولا أدري لماذا أورده الأخ سليمان هنا.

وللأسف أن المتمذهبين من سائر المذاهب إذا عظموا حق العلماء فإنهم لا يقصدون إلا علماء مذهبهم أما علماء المذاهب الأخرى فلا يرقبون فيهم إلا ولا ذمة.

ولو شئت أن أنقل عشرات الشواهد لنقلت.

---

[2] قول ابن المبارك كاملاً الذي نقله الذهبي بلا اسناد (من استخف بالعلماء ذهبت آخرته ومن استخف بالأمراء ذهبت دنياه!! ومن استخف بالاخوان ذهبت مروءته)!! النبلاء (408/8)، وقد ذكره بالإسناد في النبلاء (250/17).

-ثم أورد الأخ العلوان ص3 أثراً عن ابن المبارك (من استخف بالعلماء ذهبت آخرته).
قلت: هذا جيد لو يعرف الأخ سليمان معنى الاستخفاف ومعنى العلماء، ويبين الفرق بين أقول ابن المبارك وأقوال الأنبياء

ونقل ص3 عن ابن عساكر، (أن لحوم العلماء مسمومة) وهذه قالها ابن عساكر ضد غلاة الحنابلة الذين يذمون أبا الحسن الأشوب وأظن الأخ سليمان ممن يذمه لأن الأشعري لم يصح رجوعه الكامل وبقي على مذهب ابن كلاب هذا ما رجحه ابن تيمية والشيخ عبد الرحمن المحمود، فنقل قول ابن عساكر الأشوب ص3 وذم الأشاعرة ص6!! ثم الأخ سليمان ممن يقع في العلماء لكن من يقع فيهم كابن الجوزي والقرضاوي يخرجهم من العلم إلى الجهل!!
وذكر ص4 أن أهل العلم قد عدوا بسط اللسان في الصحابة الكرام زندقة!!
أقول: لكننا لا نجد الشيخ يتهم بني أمية بالزندقة وقد بسطوا ألسنتهم وسيوفهم في أهل بدر[3]!! بل هو من أشد الناس دفاعاً عنهم!! فهذا تناقض.
وأثنى في الصفحات (4،5) على الصحابة ونحن معه في هذا، وقد وعد ص5 بأنه سيكتب كتابه ثم لم نجد هذا الدفاع بل وجدناه يساند من ظلمهم ويدافع عن الظالمين لا عن المظلومين وهذا من أسرار النصب في الغلو السلفي.

[3] هل هناك أبلغ في بسط السيف من قتل البدريين وقتل الصحابة صبراً ولعنهم على المنابر!! وهذا ما فعله معاوية وولاته، والأخ سليمان يراهم مأجورين على هذا أجراً واحداً!!

فهم يتفاخرون بالدفاع عن الصحابة ولما تنظر مؤلفاتهم تجدهم يدافعون عمن ظلم الصحابة!!

ومشكلتهم أنهم يدافعون عن الظلمة ممن ترجم له من أصحاب الصحبة العامة ويتركون أصحاب الصحبة الشرعية الخاصة.

فيدافعون عن ظلمة الطلقاء والأعراب في ظلمهم لأهل بدر والرضوان.

- ثم ذم الأخ سليمان ص6 الفرق الإسلامية من شيعة ومعتزلة وأشاعرة وماتريدية.. ولا تعليق.

- ثم ذكر ص6 أنه لقي نفراً من الناس كانوا يتحدثون عن العدل والانصاف فـ (عمت الارتياحية! وهشوا وبشوا وبلغ التفاعل والحماس أشده)!!

وهذا ما استدل به بعض الأخوة أنه يقصدني لكنني لا أظن ذلك لأنني شخص واحد وهو يتحدث عن (نفر) وأنهم تحدثوا في العدل وهشوا لع وبشوا!! وأنا لا أذكر أنه وقع بيني وبينه هش ولا بش وإنما كان لقاءً سريعاً اشتعل بالحوار من أول الجلسة إلى آخرها إلى أن النهي إلى ما يشبه الطرد من صاحب البيت الذي كنا ضيوفاً عنده جميعاً أنا والأخ سليمان ومن معنا.

- ثم ذكر ص6 أن هؤلاء النفر (تسارعوا في الكذب ورواية الأباطيل وجهدوا في تنقص مسلمة ما قبل الفتح وجماعات ممن أسلم بعد ذلك وبالأخص معاوية).

أقول: لا أعرف مراد الأخ سليمان لكن هؤلاء يبدو أنهم أهل حق وعلم، وأنا لا أثق في كلام الأخ سليمان أنهم (تنقصوا) بلا دليل فلعلهم ذموا من يستحق الذم، وخاصة

وأنهم انتقصوا معاوية فانتقاصه ووصفه بالبغي والظلم ثابت بالأدلة الصحيحة لا يخالف ذلك إلا مقلد أو ناصبي أو مغفل.

- ثم ذكر ص6 أنهم لما انتقصوا معاوية استغرب دعواهم الإنصاف؟!

أقول: لا غرابة فالانصاف لا يعني مدح الظالم ولا المنافق ولا الفاسق.

أما اعتباره معاوية ص7 (ممن جند الله المفلحين الذين أقام الله بهم دينه) فهذا كذب، فهؤلاء هم المهاجرون والأنصار.

أما الطلقاء والأعراب والمنافقين فلا يصح وصفهم بأنهم من جند الله المفلحين حتى لو شاركوا في الغزوات القليل الأخيرة كفتح مكة وحنين والطائف وتبوك.

بل الطلقاء لم يصح شهودهم إلا حنين وما بعدها.

بل معاوية على وجه الخصوص ووالده أبو سفيان كانوا ممن يتمنون هزيمة النبي (ص) يوم حنين ولم يخرجوا إلا للغنائم أما يوم تبوك فالراجح أنهم حاولوا الاشتراك في اغتيال النبي (ص) في ليلة العقبة وهذا يدل عليه حديث عمار وحذيفة في صحيح مسلم.

- ثم ذكر ص7 بأنه جهد في الهرب من غضب الله وسخطه فاطلق العنان في الدفاع عن الطلقاء وخاصة معاوية!!

قلت: وما يدريه أن يكون هرب من رضا الله لسخطه في الدفاع عن الظلمة وأهل البغي ومبدلي السنة الذين ثبت ذمهم في الأحاديث والآثار.

الا يخشى أن هذا فيه معاندة للرسول (ص) وللمهاجرين والأنصار الذين كانوا على ذم هذا الرجل وأمثاله ممن غيروا وظلموا واستأثروا وفعلوا وفعلوا.

ألا يخشى الأخ سليمان أن يكون من الذين زين لهم الشيطان سوء أعمالهم؟! لماذا لا يراجع الفرد منا نفسه ويدرس الموضوع بهدوء ويظهر الحقيقة للناس.

- ثم نقل عنهم ص7 أن هؤلاء النفر لم يكن جوابهم إلا أن قالوا: هذه المسألة اجتهادية، وليست من القطعيات؟!

- قلت: إن كانوا قد قالوها فقد أخطأوا، لأن ذم الظلم والظلمة ليست من الخيارات للإنسان أن يجتهد ويمدح قتل عمار أو لعن علي أو الملك العضوض أو الأثرة أو.. الخ.

لعلهم أرادوا مجاملة الشيخ سليمان ولم يفهم هذا منهم وظن ذلك ضعفاً!!

فجرؤوه على الركون للذين ظلموا وأن يكون ظهيراً للمجرمين!!

عفى الله عنهم.

- ثم ذكر ص7 أنه علم بعد جوابهم السابق أنهم (دعاة هدم وفساد وليسوا من الإصلاح والعدل في شيء)؟!

قلت: لكن يبدو أن الأخ سليمان من أهل العدل، ولو لم يكن منهم لما نفى عنهم العدل بالكلية؟! ولما علم من قلولهم (بأن الأمر اجتهادي) أنهم دعاة هدم وفساد!!

فهذا منه عدل عجيب!!

- ذكر ص8 أن من سمات أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم للصحابة الأخيار.. والذب عن حرماتهم وأعراضهم من رموز الجراحين وثلب العابثين وألسنة الحاقدين.

قلت: وهذا الكلام منه فيه إخراج لمعاوية وولاته من السنة والجماعة لأن قلوبهم وألسنتهم لم يسلم منها الصحابة الأخيار فلم يكن بنو أمية جراحين فقط ولا عابثين وحاقدين بل سفاكين لدماء هؤلاء الصحابة في صفين والمدينة النبوية ومكة ومصر وغير من البلاد.

وذكر ص8 الزجر والتغليظ على من غمس لسانه في البهت والأثام وسلب من الصحابة العدالة.. فولغ في حرماتهم وجمع مساويهم وعثراتهم.

قلت: وهذا جيد فبنوا أمية أذن يستحقون الذم لأنهم لم يغمسوا ألسنتهم في البحث فقط وإنما تجاوزوا ذلك إلى اللعن على المنابر وفرض ذلك في الأمة وولغوا في حرمات السابقين إلى الإسلام وافتروا عليهم عثرات لم يفعلوها.

- ثم ذكر الأخ سليمان ص8 أن الإمام أحمد أنكر على من جمع الأخبار التي فيها طعن على بعض أصحاب رسول الله (ص) وأن من جمع الأحاديث الرديئة وكتبها يستأهل الرجم).

قلت: هذه الأحاديث المروية لعلها التي يرويها غلاة الشيعة أو غلاة النواصب والخوارج أما الأحاديث والخوارج أما الأحاديث في ذم أفعال معاوية فلا يقصدها أحمد لأنه قد رواها في مسنده!!

فلعله يريد بالرجم من يتهم الخلفاء الأربعة وعماراً وحذيفة وابن مسعود وعبادة بن الصامت وأمثالهم وقد جمع في ذمهم النواصب وغلاة الشيعة فلا تفسر كلمة أحمد بخلاف ما روى في المسند وغيره!!

- قوله ص9 فويل لمن تعرض للصحابة بسوء وأوقد نار الفتنة وجرأ السفهاء والغوغاء على الوقيعة فيهم؟!

قلت: الأخ سليمان هل يقصد معاوية؟! فهذه الصفات تنطبق عليه بدرجة كبيرة!! فقد أوقد نار الفتنة وجرأ سفهاء أهل الشام على التنافس في قتل البدريين دعك من لعنهم والوقيعة فيهم؟!

- ثم ذكر ص9 حديث (لا تسبوا أصحابي..) وهذا الحديث فيه أبلغ رد على معاوية الذين سن لعن علي، لأن الحديث كان المخاطب به خالد بن الوليد وهو أفضل من معاوية، لسبه عبد الرحمن بن عوف مرة واحدة لخصومة آنية فهذا لا يقارن مع من سن لعن علي على المنابر!!

خصوصاً وأن علياً أفضل من عبد الرحمن بن عوف، واللعن أعظم من السب، كما أن عشرات السنن أطول من لحظة!! واللعن على المنبر أسوأ من الشتم في ديار بني جذيمة!!

- ذكر الأخ سليمان ص10 أن حديث (لا تسبوا أصحابي) لا تصح فيها زيادة المناسبة وهي ما وقع من سب خالد بن الوليد لعبد الرحمن بن عوف فزعم أن الزيادة غير محفوظة حتى لو وردت في صحيح مسلم!!

فقال: (هذه الزيادة في سبب ورود الحديث غير محفوظة، فقد رواه عن الأعمش سفيان الثوري وشعبة ووكيع وأبو معاوية وغيرهم وهم أضبط وأحفظ الناس لحديث الأعمش ولم يذكروا هذه الزيادة على أنه فد اختلف على جرير (بن عبد الحميد) فيها فقد رواه ابن ماجة عن محمد بن الصباح عن جرير بدونها.

ولذا أعرض عنها البخاري، وقال مسلم في صحيحه بعد ذكر الرواة عن الأعمش (وليس في حديث شعبة ووكيع ذكر عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد).

ثم أتبعها بقوله: وهذا هو الصواب!!

قلت: أولاً: أنا مع الأخ سليمان أنه ما كل لفظة ولا كل حديث ورد في أحد الصحيحين لا يمكن تضعيفه، فهناك أحاديث وألفاظ ضعيفة في الصحيحين أو أحدهما وقد ضعف بعض أحاديث الصحيحين علماء كبار كأحمد وابن معين ومن المتأخرين ابن تيمية ومن المعاصرين الألباني.

فليس عندي اعتراض على تضعيف والأخ سليمان لحديث في صحيح مسلم إذا ضعفه بالعلم.

لكنني أطلب منه أن يعامل الآخرين بالمثل فإذا ضعفوا حديثاً في صحيح مسلم أن يذكر فعله هنا وينظر في حجة الطرف الآخر، ولا يبادر لاستقداء الغوغاء زاعماً بأن هذا (فتح باب شر، وجرأة على أحاديث تلقتها الأمة بالقبول و.. الخ ما نعرف عندما يشنعون على طلبة العلم الآخرين.

فلا بد أن يكون منهجنا واضحاً إما القبول مطلقاً بنقد بعض أحاديث الصحيحين بعلم، أو المنع مطلقاً.

والأخ سليمان أرى أنه لا يمانع إذا كان ذلك بعلم وهذه فائدة جليلة نثني عليه بإيرادها وقد كنا نرى نحو هذا فيشنع علينا بعض طلبة العلم، فالآن معي من يشاركني في هذا الأمر فلان وفلان وسليمان العلوان..

الأمر الثاني: أن تلك الزيادة (قصة عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد) صحيحة وقد وردت في صحيح مسلم من طريق أبي سعيد ووردت في غيره.

أما من أهملها من المحدثين فهذا معروف في منهج المحدثين أنهم قد يذكرون الحديث ويتركون السبب اختصاراً.

والسبب هذا ثابت من طرق أخرى فقد روى عبد الله بن أحمد في كتاب الفضائل (56/1) من طريقين عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن أبي أوفى وذكر القصة وهذا سند قوي وقد صححه المحقق أيضاً[4].

ورواه أحمد في الفضائل (55/1) عن الشعبي مرسلاً وفيه القصة (شكا عبد الرحمن بن عوف خالد بن الوليد إلى رسول الله (ص)..).

وروى أحمد في المسند (530/4)[5] بسند صحيح عن أنس بن مالك قال (كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف كلام، فقال خالد لعبد الرحمن بن عوف: تستطيلون علينا بأيام سبقتمونا بها، فبلغنا أن ذلك ذكر للنبي (ص).. الحديث).

ورويت القصة من حديث أبي هريرة -عند ابن عساكر وأبي نعيم بإسنادين من طريق ذكوان عن أبي هريرة.

---

[4] ولفظه (شكى عبد الرحمن بن عوف خالد بن الوليد، فقال: يا خالد لم تؤذي رجلاً من أهل بدر لو أنفقت مثل أحد ذهباً.. الحديث.

[5] وذكره من طريقه ابن عساكر في تاريخه (270/35).

فرواه ابن عساكر (269/35) من طريقين عن الحسن بن علي الجعفي عن زائدة بن قدامة عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة بلفظ (وقع بين عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد بعض ما يكون بين الناس... الحديث).

وكذا رواه ابن عساكر (269/35) من طريق أبي نعيم من طريق زائدة عن عاصم بن أبي النجود عن ذكوان عن أبي هريرة وأنا أتفق مع الأخ سليمان أن ذكر أبي هريرة في الإسناد وهم، وأن الصواب الأعمش عن ذكوان أبي صالح هو راوية أبي هريرة وسبب الوهم أن أبا صالح هو راوية أبي هريرة فبعضهم سلك الجادة فوهم وقد وهم مسلم في اخراجه الحديث من مسند أبي هريرة.

وقد يكون الوهم ممن بعد مسلم كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر في الجزء الذي أخرجه في تخريج الحديث[6].

على أية حال: القصة ثابتة بما سبق من حديث أنس ومن طريق جرير عن الأعمش بالإسناد المذكور.

ومن حديث ابن أبي أوفى أو مرسل الشعبي ويضاف على ذلك:

- ما رواه ابن عساكر (271/35) بسند صحيح عن الحسن البصري قال (كان بين عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد كلام، فقال (دعوا لي أصحابي.. الحديث) فهذه القصة ثابتة حديثياً للأسانيد السابقة ولتجوز المحدثين في رواية الحديث مختصراً.

وقد روى القصة أصحاب السير والمغازي ومنهم الواقدي في المغازي (880/3) رواه بسند صحيح عن سلمة بن الأكوع، والواقدي مختلف فيه وقد وثقه عشرة من المحدثين

[6] جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي للحافظ ابن حجر – تحقيق مشهور حسن سلمان– دار عمار– عمان.

وهو إمام في المغازي وقد روى القصة والحديث[7] في حديث طويل وفيه (وأعرض رسول الله (ص) عن خالد وغضب عليه وبلغه ما صنع بعبد الرحمن، فقال: يا خالد ذروا لي أصحابي.. الحديث).

وروى الواقدي أيضاً (881/3) قصة خصومة خالد وعبد الرحمن بن عوف من سند صحيح (معمر عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف) وليس فيه ذكر للحديث.

والخلاصة: أن القصة ثابتة وكنت أتمنى من الأخ سليمان أن يستوعب طرق الحديث قبل جزمه بأن الزيادة غير محفوظة!!

لأن هذا الكلام ليس كلام المحدثين لسبب بسيط أن كل الأحاديث النبوية مشهورة بلا ذكر للأسباب فالسبب بل دائماً لا يرويه إلا رجال أقل في العدد من رواة الحديث نفسه.

والأخ سليمان يقرأ أسباباً لبعض الأحاديث مع أننا نستطيع بمنهجه أن نثبت أنها غير محفوظة!! لأن رواة (النص) سيكونون أكثر من رواة السبب مع النص!!

أورد الأخ سليمان ص11 أثر ابن عمر (لا تسبوا أصحاب محمد فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره).

---

[7] أما الأسناد فروى الواقدي القصة عن عبد الله بن زيد عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه، وهذا سند رجاله ثقات إلا الواقدي مختلف فيه والصواب توثيقه في المتابعات والشواهد خاصة في أمور المغازي والسير وهذه منها.

قلت: وهذا إن صح ففيه رد على من كان يسب الصحابة الكبار من غلاة النواصب بالدرجة الأولى لأنهم الذين كانت لهم الدولة يومئذٍ، وقد يقصد بها عبد الله بن عمر أيضاً من كان يسب أحد الخلفاء الثلاثة وخاصة عثمان.

- نقل ص11 قولاً عن محمد بن صبيح السماك في إنكاره على من سب الصحابة، ورغم أنه لم يورد لهذا الأثر إسناداً إلا أننا نتفق معه ومع الإمام محمد بن صبيح في جريمة سب الصحابي، وهذه قد أنكرناها على غلاة الشيعة وغلاة النواصب فوافقنا الأخ سليمان على الانكار على غلاة الشيعة وتأثيمهم لكنه حكم بالأجر لمن سب علياً من غلاة النواصب كمعاوية ومروان وهذه مفارقة عجيبة.

إذ كيف نعد ساب أحد الخلفاء الثلاثة آثماً وساب علب مأجوراً فهذا نصب سلفي.

فنحن بحمد الله منهجنا مطرد في الانكار على الجميع.

ولا يوافقنا غلاة الشيعة إلا في ذم ساب علي، كما لا يوافقنا النواصب إلا في ذم ساب الثلاثة.

والصواب ذم الحالتين فلهما الحكم نفسه.

وكلمة الإمام محمد بن صبيح جيدة تصلح لأن توجه لمعاوية وبسر ومروان وحريز ونحوهم من الذين كانوا يسبون الصحابة ويلعنونهم على المنابر.

– وذكر الأخ سليمان ص12 أن الصحابة خير الناس بعد الأنبياء وهذا حق.

– ثم ذكر حديث الأمنة ص12 وقد سبق الكلام عليه في جوابنا على شيخنا السعد، فليراجع هناك.

- كما نقل ص13 أثر ابن مسعود (إن الله نظر في قلوب العباد.. الأثر) وقد تكلمنا على معناه في البحث الأصلي.

- ثم ذكر ص14 أثراً آخر عن ابن مسعود (من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد .. الأثر)

وهو منقطع وقد بين الأخ سليمان هذا أيضاً ولو صح فالمراد بالصحابة عند ابن مسعود وغيره من الصحابة غير المراد من الصحابة عند غلاة الحنابلة والسلفية.

فإن ابن مسعود كان يفرق بين الصحبة الخاصة والصحبة العامة وهم يظنون أن ابن مسعود قال كلمته السابقة لمدح الوليد ومعاوية وأمثالهم!!

- ثم نقل عن ابن تيمية ص15 تفله أثر ابن مسعود مع أنه قد بين ضعفه قبل ذلك، فهذه شهادة على أن ابن تيمية يستشهد أحياناً بالآثار الضعيفة.

وهذا ما يحاربوننا من أجله إذ جعلوا ابن تيمية معصوماً أو يكاد.

- ثم نقل ص15 عن ابن أبي حاتم تعريف أصحاب رسول الله (ص) ولو تأمله الأخ سليمان لعرف أن التعريف لا ينطبق على معاوية ولا الوليد ولا أبي الغادية.. وإنما يرد في أصحاب الصحبة الخاصة وهذا واضح من قول أبي حاتم (فأما أصحاب رسول الله (ص) فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل وهم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة..) في أثر طويل إنشائي.

لا يفيد حماية ظلمة الطلقاء من الذم أو العقوبة أو الفسق.

وأبو حاتم رحمه الله كان حنبلياً متشدداً أوصله تشدده مع أبي زرعة رحمهما الله إلى أن تركا الحديث عن البخاري رحمه الله وظلماه واتهماه بما هو منه بريء.

- أيضاً ما نقله الأخ سليمان ص16 عن أبي نعيم الأصبهاني لا ينزل إلا في أصحاب الصحبة الخاصة وهذا واضح في قوله (سمحت نفوسهم بالنفس والمال والولد والأهل والدار ففارقوا الأوطان وهاجروا الأخوان وقتلوا الآباء والإخوان.. الخ).

فهل هذا يصح في مثل معاوية والوليد؟!

أفيقوا أيها الغلاة (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا).

بل أبو نعيم قد بين في نهاية الأثر أن الصحابة هم المهاجرون والأنصار فقط كما يظهر من كلامه لأنه ذكر الآيات التي وردت فيهم من سورة الحشر ثم قال (فمن انطوت سريرته على محبتهم ودان الله بتفضيلهم ومدتهم وتبرأ ممن أضمر بغضهم فهو الفائز بالمدح الذي مدحهم الله تعالى فقال (والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا.. الآية).

أقول: فنحن نبرأ ممن أضمر بغض المهاجرين والأنصار ولا ريب أن أوائل أولئك كانوا ظلمة بني أمية كزياد ومعاوية والوليد وبسر وأبي الغادية ونحوهم.

فكلام أبي نعيم صحيح أنه يجب محبة المهاجرين والأنصار والبراءة ممن عاداهم.

قلت: كمعاوية الذي يدافع عنه الأخ سليمان فقد عادى بقية أهل بدر وأهل الرضوان الذين كانوا قاتلوه بصفين وقتل منهم المئات ولعنهم وتسلط على أبنائهم من بعدهم وغير ذلك مما يطول ذكره.

- ثم نقل الأخ سليمان ص17،18 نقولات حسنة جيدة في مدح الصحابة لكنها لا تنزل على ظلمة الطلقاء.

وما ذكره ص19 من شمول الآية (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان..) لجميع الصحابة صحيح.

لكن في التابعين شرط مهم في الآية وهو (الإحسان) فمن تبع المهاجرين والأنصار بإحسان كان له الأجر العظيم.

أما من تبعهم بغير إحسان كأبي الغادية والحكم وأبي الأعور وحرقوص بن زهير والوليد ومعاوية وبسر والمختار.. فلا تشملهم الآية.

- أما ما ذكره الأخ سليمان ص20 من شمول الصحبة لكل مسلم لقي النبي (ص) فقد تمت مناقشة هذا الأمر في البحث الأصلي.

أما إنكاره حصر الصحبة في المهاجرين والأنصار ص20 فظن أن المراد حصر كل الصحبة سواءً الخاص منها أو العام والصواب أن الحصر المذكور إنما هو في الصحبة الخاصة الشرعية لا الصحبة العامة.

فالصحبة العامة يجوز إطلاقها على الطلقاء والأعراب والمنافقين أما الصحبة الخاصة الشرعية فلا، وقد توسعنا في ذكر هذه المسألة في البحث الأصلي.

- أما ما أورده عن العلائي ص20 من إنكاره على تعريف سعيد بن المسيب وحكايته الإجماع على خلافه فهذا غير صحيح، فلا إجماع على اعتبار كل مسلم لقي النبي (ص) صحابياً بل لعل الإجماع على خلاف هذا خاصة عند الصحابة المتقدمين كعمر

وعائشة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهم (راجع أقوالهم في البحث الأصلي).

والعلائي رحمه الله يحاكم سعيد بن المسيب بالمصطلح المتأخر عند أهل الحديث وهذا خطأ، فلا يلزم سعيد بن المسيب ما استحدثه أهل الحديث من تعريفات لم تستقر إلا في القرن الثالث، بل السادس.

ثم لو صح هذا المعنى فليس معناه أن كل من صحب النبي (ص) لن يظلم ولن يغير ولن يرتد ولن يكذب فالواقع يدل على خلاف هذا من ردة فما دونها.

- ثم أورد الأخ سليمان ص21 آيات من سورة الفتح والحديد في فضل الصحابة وقد سبق أن بينا أنها نزلت قبل إسلام الطلقاء الذين خصص كتابه في الدفاع عنهم.

- ذكر الأخ سليمان ص21 أن المراد بالفتح في الآية (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل..) فتح مكة وقد سبق الجواب على هذا في البحث الأصلي.

- ثم ذكر ص22 أن المراد بالفتح في سورة النصر وحديث (لا هجرة بعد الفتح) فتح مكة.

وقد سبق الجواب أيضاً في البحث الأصلي.

- ذكر ص23 أن من أسلم بعد فتح مكة من الطلقاء وغيرهم وجاهد وأنفق ماله فهو يدخل في الوعد بالحسنى.

نقول: نعم، إذا صلحت سيرته فنحن لا نخالف في هذا وإنما نخالف في من ساءت سيرته وظلم وارتكب المحرمات والكبائر فهذا يذم ولا كرامة، لأن الصحبة لا تعطي

صاحبها مناعة ضد الإثم أو الكبائر، فيحكم على الشخص بعمله إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً.

خاصة المشهورين بالظلم الذين ذمهم المهاجرون والأنصار، ووردت فيهم النصوص الشرعية الخاصة بذمهم.

فالنص الخاص يخصص عموم الآية.

وكذا سوء السيرة يخصص عموم الآية.

بسبب بسيط وواضح وهو أن الله عز وجل قد اشترط (الإحسان) في من جاء بعد المهاجرين والأنصار، وقد ذكرنا في البحث الأصلي أنه لم يشترط الإحسان في المهاجرين والأنصار لأن الهجرة والنصرة غاية الإحسان.

إذن فمن جاء بعد المهاجرين والأنصار وأحسن السيرة فلماذا لا يشمله الوعد بالحسنى؟!

من الذي يتألى على الله؟

لكن أيضاً من الذي يلزم الله على أن يغفر للظالم والفاسق ومرتكب الكبائر المصر عليها؟!

فالقضية واضحة لمن لم يتعصب.

- وذكر الأخ سليمان ص23 أن من عمل لسانه في الصحابة وطعن فيهم أو رماهم بالنفاق أو شكك في إسلامهم.. بدون برهان قام عليه الدليل فقد رد على الله خيره وافترى بهتاناً وإثماً مبيناً.

قلت: وهذا ما نخشاه على معاوية تماماً فقد فعل كل هذا، أعمل اللسان والسنان والمنبر والسيف في صحابة رسول الله (ص) الذين قام الدين على أكتافهم، وليس معه برهان على ما فعل، وإنما يطلب الدنيا والملك، وهذا الملك لن يثبت له إلا بذم هؤلاء الأخيار.

وإذا بلغه تبشيرهم بالجنة فهل يكون ممن ردَّ على الله خيره؟! محل بحث.

لأنه قد يتأول بأن الآيات والأحاديث لا تنزل على علي وعمار ومن معه من أهل بدر وبيعة الرضوان، لكن هذا تأويل بعيد يشبه تأويل غلاة الشيعة.

وإذا عذرنا معاوية وهو معاصر لهم ويعرف فضلهم ويمكنه أن يسأل أهل الذكر عند جهله فما بالنا لا نعذر من جاء بعد عصر الصحابة بدهر طويل سواءً كان شيعياً أو ناصبياً.

فالعذر بالجهل فيهم أكثر تحققاً ممن لقي علياً أمامه في بدر وأحد والخندق!!

- وذكر الأخ سليمان ص23 أن من طعن في الصحابة وأطلق فيهم لسانه بلا برهان لا يصدر (إلا ممن قل دينه وعظم ظلمه وأسود قلبه وبلغ الجهل منه بالكتاب والسنة وسيرة القوم مبلغاً عظيماً).

أقول: وهذا ما قلناه فيمن حارب الصحابة من الطلقاء وأجلاف الأعراب بأن دينهم قليل وظلمهم عظيم وقلوبهم مريضة أما جهلهم بالكتاب والسنة وسيرة القوم فلا أظن أن الجهل بلغ بمعاوية أنه يرى شرعية لعن علي وقتل عمار واغتيال محمد بن مسلمة وسم الحسن وقتل حجر بن عدي صبراً.. الخ.

نعم قد يجهل من يسب علياً من المتأخرين في القرن الثاني أو الثالث وقد يعذر عند الله أما الطلقاء فلا يجهلون من هو عمار بن ياسر ولا علي بن أبي طالب؟!

فهم يعرفونهم من أيام الفترة المكية!!

فإذا جهلوهم مع هذه المدة الطويلة والمضادة ثم الملاصقة فما عساهم أن يعرفوا؟!

- أما ما نقله عن ابن تيمية ص23 من أن الطلقاء كمعاوية ويزيد أخيه وعكرمة وصفوان بن أمية والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو قد ثبت إسلامهم بالتواتر وبقاؤهم عليه حتى الموت.

فليس على اطلاقه فبعض الطلقاء ارتد كربيعة بن أمية بن خلف.

وأما السابقة أسماؤهم فما ذكره ابن تيمية صحيح لم يشك في إسلامهم أحد ما عدا معاوية فقد شك في إسلامه عمار بن ياسر وقال (والله ما أسلم القوم ولكن استسلموا حتى وجدوا على الحق أعواناً).

وقد رماه أكثر من واحد من الصحابة والتابعين بالنفاق أو الظلم العظيم الباعث على الريبة، وقد توسعت في ايراد تلك الآثار في كتاب (معاوية بن أبي سفيان قراءة في المناقب والمثالب- لم يطبع).

- كرر الأخ سليمان ص24 إيراد الآيات من سورة الحشر (للفقراء المهاجرين.. الآيات) وهذه قد سبق الجواب عليها في البحث الأصلي.

- ذكر الأخ سليمان ص24 أن الغل على أحد من الصحابة من أعظم خبث القلوب.

قلت: وهذا صحيح وبهذا ذممنا من تدافعون عنهم؟!

- ثم ذكر الأخ سليمان ص24 -وكأنه يقصد عبد الجواد ياسين- بأنه محترف الطعن وسوء الظن قد أتعب نفسه وآذى غيره فركض وراء السراب.. الخ الكلام الانشائي، والشيخ عبد الجواد ياسين باحث كبير، وهو وإن أخطأ في تكذيب أبي هريرة واتهامه إلا أن ما فعله أخف مما فعله معاوية الذي تدافعون عنه!!

وكتاب الشيخ عبد الجواد ياسين (السلطة في الإسلام) من أفضل الكتب التي قرأتها وهذا لا يعني خلو الكتاب من الهنات والملحوظات.

ومن منا لم يهم ولم يخطئ؟.

ثم قد سبق عبد الجواد ياسين بعض علماء الكوفة الذين كانوا يتوقفون في بعض أحاديث أبي هريرة.

أما تبرئة أبي هريرة من رواية الإسرائيليات وأخذها من كعب الأحبار فهذه مبالغة من الأخ سليمان.

فالبخاري نفسه يعد حديث التربة مما أخذه أبو هريرة عن كعب الأحبار. والكلام في أبي هريرة، يطول، مع إيماني بأنه صادق وأنه حمل أشياء كانت من مسئولية الرواة عنه إلا أن اتهامه بالخطأ ليس متنافياً لا مع دين ولا عقل ولا بحث.

فليس صحيحاً ما ذكره الأخ سليمان ص25 من أن الذي يرى أن أحاديث أبي هريرة اختلطت بالإسرائيليات يعد طعنا في الشريعة، فهذه مبالغة، لأنه بالبحث العلمي نستطيع أن نفصل ما رواه عن أهل الكتاب وما رواه عن النبي (ص).

- وذكر الأخ سليمان ص35 أن آخر (صب شآبيب غضبه على معاوية وعمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير)

أقول: ليس المسألة مسألة غضب وإنما إنكار المنكر على أهله.

ثم ما الذي أدخل عبد الله بن الزبير مع معاوية وعمرو بن العاص.

صحيح أن ابن عمر وابن عباس وأبي برزة الأسلمي كانوا يتهمون ابن الزبير يحب الدنيا وأنه ما خرج إلا لها، روي عنهم ذلك بأسانيد بعضها في الصحيح لكن الذي نراه والله أعلم أن ابن الزبير خرج على بني أمي لله لظلمهم وفجورهم وأثرتهم وفسقهم، وأنه كان أولى بالأمر من الفاسق يزيد ومن مروان وابنه عبد الملك.

لكن ابن الزبير في الوقت نفسه أساء لبني هاشم ولم يستطع كسب مودة بقية الصحابة بمكة والمدينة لصعوبته في التعامل مع تعبده وصلاحه وشرف بيته، فخسر الله بن عباس وابن الحنفية ونحوهم.

وقد أثر عنه أنه قطع الصلاة على النبي (ص) في الخطبة حتى يغيض بني هاشم وهذا لا أظنه صحيحاً عنه ويحتاج لبحث.

لكن الخلاصة أن ابن الزبير رضي الله عنه من أبناء الصحابة العباد الزهاد وهو من التابعين بإحسان وما حصل منه من مناقشة لابن عباس أو غيره من بني هاشم لا نقف منها موقف المستريب فهو ابن حواري رسول الله (ص) وأمه أسماء وجده الصديق وخالته عائشة ومن حقه ان ينافس ابن عباس أو ابن الحنفية لكن ليس من حقه ظلمهم ولا من حقهم ظلمه، واختلافاتهم تحتاج لبحث.

ويكفي ابن الزبير أنه لم يهادن ظلمة بني أمية وصبر حتى مضى شهيداً رضي الله عنه.

فهذا لا أدري كيف قرنه الأخ سليمان مع معاوية؟!

فالفرق بينهما فرق كبير ولا شك.

أما عمرو بن العاص فلا ريب أنه أسلم قبيل فتح مكة لكنه اتبع معاوية على الدنيا وأخلص له في مقاومة أهل بدر ومحاربة الخليفة الشرعي وقد ندم آخر حياته وهذا مما يرجى له والله أعلم.

وأمر عمرو بن العاص محير فهو من الذين خلطوا عملاً صالحاً وعملاً سيئاً في آخر عمره، وأمره إلى الله ونرى السكوت عن مثله ممن أثرت عنهم توبة وندم.

أما معاوية فأمره واضح وهو ظالم بلا ريب مرتكب لعظائم وقد ذمه كبار لكننا لا نحكم عليه بجنة ولا نار ولا يهمنا أمر آخرته فهو إلى ربه، لكن يهمنا ما أحدثه في الأمة من مظالم وآثار سيئة أصبحت سنة متبعة في العصور المفضلة عصور العلم والتدوين، والكلام فيه يطول.

لكن هذا ليس غضباً إلا إذا كان ذم عبد الله بن أبي ومسيلمة غضباً.

فالأمر بحث وأدلة وليس عداوة أو خصومة ولا بيننا وبين خصوم معاوية نسب ولا قرابة.

بل كانت قبيلتنا (خولان) مع معاوية وفئته الباغية، فلو كنا غاضبين ومتعصبين بالباطل لتعصبنا لقبيلتنا ومواقفها في تلك الأيام.

لكننا نحمد الله أن عرفنا الحق وأحببنا أهله، وعرفنا الباطل وأبغضنا أهله، وهذا لب الولاء والبراء الذي ننادي به كل يوم في مدارسنا ومنابرنا ودفاترنا.

- ثم ذكر الأخ سليمان ص26 أن ذلك الشخص الغاصب على معاوية وعمرو بن العاص وابن الزبير امتطى الدفاع عن أهل البيت!!

أقول: سبق الجواب، مع أن الدفاع عن أهل البيت ليس عيباً ولا محرماً، لكننا لا نغلو فيهم ونؤمن بأنهم بشر يصيبون ويخطئون لا نعتقد فيهم عصمة ولا وصية ولا نقدسهم.

لكننا نعرف أنهم ظلموا ووجدوا في سبيل إنكار المنكر المصائب والبلاياء والتقتيل والتشريد.

فنحن نتعاطف مع المظلومين حتى لو كانوا كفاراً فكيف لا نتعاطف مع المظلومين من أهل بيت النبي (ص) من ذريته الطاهرة!!

والدفاع عن أهل البيت أشرف من الدفاع عن معاوية ويزيد وأمثالهم من الظلمة.

- ثم قال ص26 محتمياً بشبه كسراب بقيعة نعوذ بالله من الزيغ بعد الهدى.

أقول: هذه من عباراتهم التي يخيفون بها العوام.

أي زيغ في ذم بغي معاوية وفسق يزيد؟!

وأي شبه كسراب بقيعة؟! هل هو حديث عمار المتواتر؟ أم حديث الأغيلمة السفهاء؟ أم كل البلايا والرزايا التي أوجدها معاوية في الأمة؟

هل هذه كسراب بقيعة؟

أم أننا أصبحنا نردد التعبيرات المحفوظة من الأشعار والأمثال والآيات الكريمة!!

- ثم قال ص26 فقد سلم منه اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال ولم يسلم من زوبعته أئمة الدين؟!

أقول: أما اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال فسلموا من الجميع مني ومن الأخ سليمان ومن كثير من طلبة العلم والباحثين، هذا أولاً.

ثانياً: كل باحث يرى أن ما يقوم به أفضل للأمة من سب اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال.

ولا نستطيع أن نجمع الأمة على اهتمام واحد.

لكن ليس بيدنا أسلحة ولا تحت قيادتنا دول حتى يعاتبني الأخ سليمان أنني تركت (اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال).

وهذا التقصير ينسحب على الأخ سليمان أيضاً فكل ردوده على المسلمين كابن الجوزي وعبد الجواد ياسين والقرضاوي وحسن السقاف وغيرهم، لم نجد له رداً على كافر ولا يهودي ولا نصراني.

(أتامرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم)؟!.

وغلاة السلفية من أكثر الناس ذماً للمسلمين وتركاً لليهود والنصارى فإذا جاء أحدنا لينبههم على بعض الخلل عندهم الذي عادوا به المسلمين حاولوا صرفنا لمعاداة (اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال).

ومعظم التيارات الإسلامية تدعوهم لهذا لكنهم لا يستجيبون ما داموا يرون حجتهم ظاهرة، أما عند الضعف فيجرأون بالنفير العام.

- ثم قال ص27 (ألا شاهت هذه الجهود وخابت مساعيهم)!!

أقول: هذا كلام طالب علم؟!

- ثم قال في الهامش ص26 (وهذه الفئة ليس لها ثوابت شرعية تزن بها الأمور والغاية من منهجها غير واضح ومعالمه مشتبهة).

أقول: من الذي ليس عنده ثوابت شرعية تزن الأمور؟ ألذي يجعل معاوية آثماً على قتل النفس والتعامل بالربا والمتاجرة بالخمر أم الذي يجعله مأجوراً على هذا؟!

– ثم ذكر ص26 أنه قرأ الرسالة المنقذة للمستوري الزيدي وكذا كتاب عدالة الرواة والشهود للمرتضى بن زيد الزيدي ووجد تشابهاً في الطرح والعرض.

قلت: إن كان يقصد التشابه بين طرح المستوري والمحطوري فتعم كلاهما زيديان وأنا أعرف الأخير منهما وهو على علم وفضل واعتدال وكتابه (عدالة الرواة) رسالة دكتوراه حصل عليها من الأزهر السني ونالت جائزة (أحسن رسالة لعام 1996م).

ولي ملحوظات يسيرة على الرسالة لكنها لا تقارن بالملحوظات الكبيرة على الأخ سليمان فنحن لا نحارب الحق إن أتى من زيدي ولا حتى إن أتى من يهودي.

كما لا نقبل الباطل وإن أتى به سلفي حنبلي.

فلكل نأخذ من قوله ونرد، فهذا هو المنهج السلفي الصافي الذي أضاعته الخصومات والتحزبات المذهبية وقانا الله شرها.

أما ما ذكره من أنه وجد إتفاقاً في الطعن في بعض الصحابة فهذه مغالطة لأن هذا ليس خاصاً بكتاب هذا الزيدي ولا هذا السني، فالطعن في الوليد بن عقبة في القرآن الكريم والله ليس زيدياً ولا سلفياً.

ولعن الحكم بن أ[ي العاص في السنة النبوية والنبي (ص) ليس زيدياً ولا سلفياً.

وكذلك ذم بغي معاوية في النص المتواتر.

فهل تريد أن تقول إن من طعن في أحد من الصحابة فهو زيدي أو شيعي ولو كان رسول الله (ص)؟!

لا أظن أنك أحرص على العقيدة ولا أنصع عقيدة من رسول الله (ص) وأصحابه من المهاجرين والأنصار وقد كانوا يذمون من يسيء من الصحابة وخصوصاً من ليس له سابقة كهؤلاء.

فالقضية أسهل من أن يحصل فيها خلاف، وإن لم يذم العلوان من ذمته النصوص الشرعية فلا يدعي سنة ولا سلفية وليعلن النصب صريحاً.

أيضاً ما ذكره من وجود تناقض في كتابات هؤلاء إن وجد فهو أخف من تناقض من يجعل سب الصحابي زندقة وفيه أجر في الوقت نفسه!!

التناقضات لا تتحدث عنها يا أخي فموضوعها يطول!!

– وذكر أيضاً في الهامش أن هؤلاء يقصد الفئة التي يرد عليها وبعض المؤلفين الزيدية لا ينصرون الحق إلا بشيء من الباطل.

أقول: هذا عام لا يكاد ينجو منه سني ولا زيدي.

ثم قال (ومن ذلك أنه لا يمكن حب أهل البيت ونصرتهم وبيان محاسنهم وفضائلهم إلا بالطعن في معاوية ومن نعه..).

وسمى هذا (عمى عن الحق وتوغل في الباطل).

أقول: في كلامهم نوع من إنصاف وعقل وإن كان معاوية مذموماً قبل حربه لعلي، وكذا يزيد مذموم قبل قتله للحسين واستباحته الحرة.

وكذا أعاريب الشام كانوا أصحاب طاعة عمياء وقبل حربهم للبدريين.

ولو ردَّ بعضهم على الأخ العلوان قائلاً: وأنتم لا تجعلون محبة الصحابة ممكناً إلا إذا طعنتم في بقية المسلمين!!

ولا تجعلون الدفاع عن الصحابة كاملاً إلا إذا عاندتم الرسول (ص) وشريعة الإسلام بمدح من ذمه الله ورسوله.

ولا تجعلون الدفاع عن عثمان كاملاً إلا بذم الصحابة الذين خرجوا عليه مه الثوار فجعلتموهم منافقين سبئية..

والباحثين من السنة أو الزيدية أو السلفية يجب أن يحاكموا للمنهج فما وجدنا في كلامهم من حق أخذناه وما وجدنا من باطل رددناه.

فإذا وجدنا في غلاة الزيدية من يشنع على أبي بكر أو عمر أو عائشة أو نحوهم يرد عليه هذا الباطل، وإن وجدنا في غلاة الحنابلة من يشنع على علي وعمار ويسميهم (أهل مطامع وأهواء) وأنهم قاتلوا للدنيا!! يرد عليه ولو كان فينا كالبربهاري أو ابن تيمية!!

فالميزان يجب أن يكون واحداً مع وجوب الاتفاق على ذم الظلمة كالذين يدافع عنهم الأخ سليمان.

- أما ما ذكره ص26 في الهامش أيضاً من أن أهل السنة يحبون أهل البيت بدون غلو ولا إطراء ويذبون عن أعراضهم وحرماتهم.

أقول: لم يدافع عن أهل البيت من السنة إلا قليل كالنسائي وابن عبد البر والحاكم وابن الأمير وابن الوزير وابن شهاب وابن عقيل وعبيد الله بن موسى ونحوهم.

أما عامة أهل السنة وخصوصاً المعاصرين فللأسف مقتصر على الدفاع عن الخلفاء الثلاثة ثم معاوية!!

وهذا ملاحظ، ولو شئت أن أنقل للأخ سليمان عشرات من هذا الدفاع لفعلت.

لكن ليعطيني دفاعاً عن الإمام علي أو الحسين أو زيد بن علي أو الصادق أو نحوهم من أهل البيت الكبار.

بل إن كف غلاة الحنابلة شرهم عن أهل البيت فهذا خير كبير، فنحن نرضى لهم الإمساك عن الشر فالإمساك عن الشر صدقة.

ولا يعرف في التاريخ أن حنبلياً دافع عن أهل البيت إلا وأخذ منهم أكثر مما أعطى.

وقد ذكرنا في كتاب العقائد أن النصب موجود عند الحنابلة لكنه خفي لا يظهر للعوام وقد لا يشعر به هؤلاء الغلاة أيضاً لأنهم يعتمدون على ملخصات لخصها لهم بعض نواصب الحنابلة (النصب هنا أقصد النصب المعتدل لا الغالي) فمعاذ الله أن يكون نصب الحنابلة واضحاً كنصب معاوية ويزيد وزياد ومروان.. ولو كان كذلك لما بقي في الأمة)[8].

- أما ما ذكره ص27 من أن أهل السنة وسط بين الرافضة والنواصب فهذا صحيح في بعض أهل السنة لا كلهم.

صحيح في ابن عبد البر والنسائي لا في ابن تيمية وابن كثير والبربهاري.. الخ.

---

[8] الدفاع عن بغي معاوية وظالمه نصب وعلى هذا فالأخ سليمان قد وقع النصب بحسن نية لأن موازينه وفي الحق والباطل موازين غلاة الحنابلة وليست موازين شرعية، ولو كانت موازين شرعية لما قال بأجر معاوية على لعن علي!! فهو كالطائر الذي يريد أن يحلق ويعشق الوقوف على الأغصان لكنه داخل قفص حديدي لا يستطيع منه فكاكاً.

لأنني أعرف عن الأخ الكريم أنه طالب علم جيد خصوصاً في علم الحديث -ولا تضره الأوهام هناك وهناك فما منا ألا ويهم- لكن علم الحديث لا يكفي للوصول للحقيقة، لا بد من تحكيم النصوص الشرعية إذا تعارضت مع قواعد وضعها فلان أو فلان!! والشيخ لا يفعل هذا!! ومن هنا نجزم أنه لا يستطيع أن يصنف حتى لو أراد.

فأهل السنة ليسوا على رأي واحد في هذه المسائل وهم مراتب في الإنصاف بحسب اقترابهم من الحقائق.

لكن الأصل أن السنة استخدامهم السلطات في حرب الشيعة والخوارج فلذلك غالباً لا يكونون منصفين إلا القلة منهم التي أشرنا لبعض أسمائهم.

وقد تنبعث في بعض التراجم التي يذكرون عندها أن صاحبها (سني صلب المعتقد)!! فأجد فيها نصباً غالياً والموضوع يحتاج لبحث.

- ذكر ص27 أن معاوية أحد كتاب الوحي وهذا غير صحيح فلم يثبت أنه كتب الوحي قط.

أما كونه كان كاتباً من كتاب النبي (ص) في فترة وجيزة فهذا صحيح.

وكتابة الوحي لا تعصم صاحبها من الكبائر ولا من الذم فقد ارتد اثنان من كتبة الوحي أحدهما عبد الله بن سعد بن أبي السرح وأمره مشهور والآخر مذكور في صحيح مسلم وأن الأرض لفظته.

فكاتبة الوحي مهمة عادية جداً ولذلك معظم الكتاب ليس لهم كبير ذكر وعددهم (35) كاتباً.

لكن المختصين بكاتبة الوحي هم زيد بن ثابت وأبي بن كعب وعلي بن أبي طالب.

أما معاوية فكان يكتب الرسائل، بل حتى هذه لم نجد له إلا رسالتين أو ثلاث كتبهما (راجع الوثائق السياسية للعهد النبوي).

فهل هذه الرسائل الثلاث تكون مبرراً ليرتكب معاوية كل مظلمة؟!

هذا مالا يخطر على بال عاقل.

ثم معاوية -على قلة كتابته- يسيء هذا العمل وينشغل على الاستجابة للنبي (ص) ويتعذر عنه بالأكل، حتى قال عنه النبي (ص) (لا أشبع الله بطنه).

وقد دندن النواصب حول هذا وقلبوه إلى منقبة!!

وكأن التأخر عن الاستجابة للنبي (ص) فضيلة!!

وهكذا فالتعصب يعمي ويصم.

- أما قول الأخ سليمان (لا خلاف بين أحد من أهل العلم في كون معاوية أحد كتاب الوحي).

أقول: ولا خلاف بين أهل العلم -لو حصل هذا- أن كتابة الوحي لا تعصم من الظلم ولا سوء السيرة ولا النفاق ولا الردة.

ونحن لا نذم معاوية بكتابة الوحي -إن صحَّ- وإنما نذمه بالبغي وارتكاب الكبائر.

- أما ما نقله في الهامش أيضاً ص27 من إنكار أحمد بن حنبل على من لم يقر بأن معاوية خال المؤمنين وكاتب الوحي وأنه أخذ الخلافة غصباً بالسيف؟ فإنكار أحمد لو صحَّ في غير محله ولو كان مخطئاً في ذلك.

لأنه بالإجماع أنه أخذ الخلافة بالسيف لا بالشورى والرضا وبالإجماع في القرن الأول خاصة أنه لا يقال (خال المؤمنين) في أخوة عائشة وحفصة وأم سلمة فكيف اختصت أم حبيبة رضي الله عنها بتسمية أخوانها أخوالاً للمؤمنين ثم كيف اختص معاوية من بيتهم بهذا؟!

ثم (خال المؤمنين) أيضاً لا تعصم من كبائر الذنوب والذم ولو كان اللقب نافعاً صاحبة لنفع أبا لهب أنه (عم رسول الله (ص)) ولنفع حيي بن أخطب اليهودي أنه (جد المؤمنين).

دعونا من هذه الخزعبلات.

ثم أنا أشك فيما ينقله الحنابلة عن أحمد فقد نقلوا عنه تكفيراً للمعين وتكفيراً لسائر المعتزلة والجهمية وتكفيراً وتكفيراً لكل قائل بخلق القرآن وتكفيراً لكل متوقف أو شاك!! وتكفيراً لأبي حنيفة والكرابيسي.. الخ.

فإن صحَّ هذا عن أحمد واتبعناه خالفناه النصوص الشرعية.

والإمام أحمد هو الذي أمرنا بترك التقليد فقال (لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكاً ولا الشافعي ولا الثوري وخذوا من حيث أخذوا).

فلا يلزمنا أن نكفر من يكفره أحمد كأبي حنيفة أو نغلو فيمن يغلو فيه أحمد كمعاوية- إن صح النقلان عنه-[9].

- وذكر ص27 أن الطعن في أبي هريرة ومعاوية (درك للنيل من حراس الشريعة الآخرين).

أقول: أبو هريرة ليس من شأني هذا يطعن فيه آخرون كعبد الجواد ياسين وأبي رية وغيرهم.

---

[9] عندي شك في ثبوت كثير من الأشياء المنسوبة للإمام أحمد رحمه الله فإن صحت فتكون من ردة الفعل لظلم المعتزلة به، والتظالم وقع بين الحنابلة والمعتزلة فلنكن على بينه من الأمر.

كما دافع عنه آخرون كتبهم معروفة في الساحة، والأمر يحتاج لبحث منصف، فإن كان قد أخطأ في أحاديث أو خلط بين وصل وإرسال فلا مانع من تخطئته وتخطئة من هو أفضل منه.

لكنني لا أظن أن الرجل كما يصوره الأخوة الناقدون، وليس مبرأً من النسيان كما يزعم الأخ العلوان ص26[10].

أما معاوية فما الذي أدخله في مرتبة أبي هريرة؟!

ثم لا يجوز المنع من نقد صحابي أو اثنين بناءً على وهم بأن هذا درج لنقد الآخرين!!

الله أكبر! وكأن غلاة الحنابلة لم ينتقصوا علياً وأهل بدر؟!

- أما ما نقله ص28 عن أئمة السلف (هكذا!!) من أنهم كانوا يقولون (معاوية بمنزلة الباب من حركه اتهمناه على من فوقه).

أقول: وعلى هذا فمن شكك في نبوة مسيلمة فقد فتح الباب في التشكيك في كل النبوات!!

ثم الغلاة قد طعنوا في من فوقه كأبي ذر وعمار وعلي والخارجين على عثمان كلهم يذمون الخارجين على عثمان وفيهم صحابة أفضل من معاوية!!

وكلهم يذمون حرقوص بن زهير وهو أفضل من معاوية فقد شهد بيعة الرضوان.

ويذمون عبد الله بن أبي وقد شهد بيعة الرضوان.

فهل الطعن في هؤلاء يخشى منه الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان وبقية أهل بدر وأهل بيعة الرضوان؟!

[10] قال الأخ سليمان (أبو هريرة لم يكن ينسى شيئاً سمعه من رسول الله (ص)) وهذه مبالغة، فالرجل بشر، والبشر ينسون.

ثم الأخ سليمان ينقل هكذا (عن أئمة السلف) وهذا نقل كذاب لم يصح عن أحمد منهم.

- الأخ سليمان لم يكن أميناً في نقل هذا النص وصوابه عن أبي موسى بن هارون قال: (بلغني عن بعض أهل العلم وأظنه وكيع أنه قال: معاوية بمنزلة حلقة الباب من حركه اتهمناه على من فوقه).

فهذا إسناد ضعيف لم يصح عن وكيع فانظر كيف جعله العلوان.

- ثم نقل عن الربيع بن نافع (الشامي الحلبي!!) أنه قال: معاوية ستر أصحاب النبي (ص) فإذا كشف الستر اجترأ على ما وراءه).

ثم أتبع الأخ سليمان هذا القول مهولاً بقوله: وساقه ذلك إلى جحد الكتاب وتكذيب السنة والطعن في رسول الله!!

(عن أئمة السلف)!! ولم ينتبه للبلاغ الصريح في الإسناد وظن موسى بن هارون وغفل كذلك عن تشيع وكيع!! فلن يقول هذا الكلام وكيع.

قلت: الله أكبر، يصبح تصديق النبي (ص) طعناً منه، والقول بنص القرآن تكذيباً له؟!

فهل هذه هي الموازين التي يتحدث عنها الأخ سليمان؟!

ثم الربيع بن نافع حلبي شامي والشاميون لا يؤخذ مدح معاوية ولا ذم علي وقد بينا هذا أكثر من مرة.

ثم يجاب على هذا بما أجبنا سابقاً بأنه على هذا المقياس الفاسد يصبح الطعن في نبوة مسيلمة طريق للطعن في النبوات!! ويصبح التشكيك في ألوهية هبل تشكيك في ألوهية الله عز وجل، وهكذا فالمقاييس عجيبة عند القوم.

فإذا كنا متبعين للشريعة في تقييم معاوية فما الخطورة في ذلك؟!

هل نحيد الشريعة ويصبح معاوية فوق النصوص الشرعية؟.

معاوية بغى وتعامل بالربا وشرب المسكر وتاجر بالخمر وقتل الصالحين ولعن البدريين وأتى بالملك العضوض وفوض أمر الأمة إلى يزيد وقتل حجر بن عدي صبراً وقتل الحكم بن عمرو الغفاري وسلط زياداً على شيعة علي وسم الحسن وفعل وفعل فهل نترك هذا لأجل رؤيته للنبي (ص)؟!

هذا لا يقوله منصف لكن الغلاة يذمون الغلو وهو متوسد بين جوانحهم.

فالأخ سليمان هنا ينظر نظريات يلزم منها تكفير المهاجرين والأنصار الذين كانوا يذمون معاوية لأنه يجعل من يطعن في معاوية يؤدي في النهاية إلى جحد القرآن وتكذيب الرسول (ص)؟!

وهذه فرية على علي وعمار وعبادة وأبي ذر وغيرهم من الصحابة الذين كانوا يذمون معاوية ويذمونه وبعضهم كان يتهمه بالنفاق ويكفره، وبعض العلماء كان يلعنه فهل سمعتم بأن هؤلاء جحدوا الكتاب وكذبوا الرسول (ص)؟!

هذا هو الغلو الحنبلي الذي حدثتكم عنه والذي قلت أنه يصل إلى (النصب).

ثم إذا كان الطعن في معاوية يقود إلى تكذيب القرآن والطعن في الرسول (ص) فالطعن في علي ولعنه على المنابر أبلغ وأولى؟!.

فلماذا هذا التناقض والازدواجية؟!

الأخ سليمان يعتبر الطعن في معاوية تكذيب للقرآن؟ أما لعن علي فيعتبر صاحبه مأجوراً أجراً واحداً فقط؟!

وبعد هذا كله تقول: لسنا نواصب نحن وسط بين الروافض والنواصب! ونحن نحب أهل بيت رسول الله (ص)!! ونحن ونحن..؟!

والغريب في هؤلاء الناس أنهم يرون أنفسهم مبرئين من كل دنس عقدي!! وأنهم قد بلغوا الغاية في طهارة العقيدة!!

وهذا نصب مركب لأن الصحابة أنفسهم كانوا يخشون على أنفسهم من النفاق، والنفاق أبلغ من البدعة وأسوأ.

أما أصحابنا هؤلاء فلهم دعاوى عجيبة في تبرئة الذات والتوجس من الآخرين.

وهذه من أكبر المصائب ومن تسويل الشيطان.

- ونقل ص28 عن عبد الله بن مصعب[11] أنه قال للمهدي فيمن ينتقص أصحاب رسول الله (ص) زنادقة.

قلت: هل تريدون أن تقولوا إن معاوية زنديق في ذمه لأهل بدر؟! أم أهل بدر زنادقة في ذمهم لمعاوية؟!

أما ما ذكره عبد الله بن مصعب من انتقاص الصحابة فعبد الله بن مصعب نفسه متهم بالوقوع في بعض الصحابة[12]!!.

وأما قول عبد الله بن مصعب: بأن (الزنادقة) الذين ينتقصون الصحابة كأنهم قالوا: رسول الله (ص) بصحبة صحابة سوء وما أقبح بالرجل أن يصحبه صحابة سوء.

---

[11] نقلها عن الخطيب في تاريخه (174/10).

[12]

أقول: هذا غير لازم فقد صحب موسى صحابة سوء وعبدوا العجل بعد إيمانهم فيكون نبي الله موسى عليه السلام مذموماً على قاعدتكم؟!

ثم نحن معكم نذم من يذم أصحاب رسول الله (ص) وإنما نستثني أناساً ظلمة ذمهم الله ورسوله والصالحون من عباده فقط.

فكلنا متفقون على مدح من مدحه الله ورسوله وذم من ذمه الله ورسوله.

ولم يبق بعد هذا الاتفاق إلا البحث لتحديد من مدحه الله ورسوله وتحديد من ذمه الله ورسوله فالخلاف هو في هذه المنطقة وليس الخلاف في القاعدة.

ثم هذه المنطقة أكثرهم يوافق على ذم المنافقين وأجلاف الأعراب وظلمة الطلقاء ولم يبق إلا الخلاف في نفر لا يتجاوزون الخمسة ومثل هذا يقع فقد كان الصحابة أنفسهم يختلفون في أناس هل هم من المنافقين أم من الصالحين فبعضهم يتهمهم بالنفاق والبعض يبرئهم.

ولم يعد بعضهم بعضاً مبتدعاً لاختلافهم في هؤلاء[13].

- ثم نقل الأخ لسيمان ص29 قول أبي زرعة (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله فاعلم أنه زنديق).

أقول: وبهذا ذممنا معاوية فلم يكن ينتقص فقط!!

ولم يكن يقتصر على واحد من أصحاب رسول الله (ص) فقط!!

ولم يكن يقتصر على الطعن باللسان فقط!!

---

[13] راجعوا على سبيل المثال الخلاف في الجلاس بن سويد بن الصامت ومجمع بن جارية ومعتب بن قشير ونحوهم.

فهذا يصبح زنديقاً على منهج أبي زرعة ولم أجد من فرق المسلمين من متهم معاوية بالزندقة إلا المعتزلة فهم يعتبرون معاوية زنديقاً وهذا يتفق مع نظرية أبي زرعة.

لكننا لا نسلم بحرفيتها ونكتفي بالقول: إنه ظالم باغٍ فقط.

فمن قال هذا فقد التزم بالنص المتواتر.

ومن زاد وشكك في اسلام معاوية فقد اتبع بعض المهاجرين كعمار بن ياسر لكن التمسك بالنص أولى وأحوط مع أنه لا تناقض بين الظلم والزندقة.

- ثم أبو زرعة نفسه قد انتقص بعض الصحابة وضعفهم (راجع أبو زرعة الرازي وجهوده في الحديث) فهل أبو زرعة عندك من الزنادقة؟!

- ثم ذكر ص30 أنه لا ينزه معاوية من الخطأ!! إلا أنه استدرك (أن طعن هؤلاء فساد!!) هكذا كلمة فاسدة!! ليس لها توضيح.

-ثم أثنى ص30 على معاوية بأنه علم في الأمة!! طلب المجد فارتقاه!!

قلت: نعم، ولكن على جماجم البدريين وأعراض المهديين!!

-ثم ذكر ص30 أن معاوية ظهر صدقه وعفافه وحلمه وعدله واهتمامه برعيته وحسن سياسته لهم!!

قلت: إذا كان هذا رأي الأخ سليمان فهذا شيء لكن لأهل بدر رأياً آخر!!

-ذكر ص30 أن معاوية قد شهد حنيناً وكان في جملة الذين أنزل الله سكينته فيهم!!

ثم ذكر الآيات في غزوة حنين.

\اقول: قد سبق الجواب على هذه الشبهة وأن معاوية كان من المعتزلين المتربصين بالنبي (ص) يوم حنين ومثل هؤلاء لا تنزل عليهم الشكينة وكان كذلك من الذين

أساءوا يوم نين وسرق مع أبيه جملاً، وحنين قد شهدها المنافقون ومتشككي الطلقاء والأعراب ولا تتناولهم الآية بالاجماع ومعاوية كان من الطلقاء الذين يتمنون هزيمة النبي (ص) فقد جاء في الأثر ما يدل على أن أهل مكة لا يكرهون أن تكون الصدمة والهزيمة على سرول الله (ص)؟!

لكن لعلهم مجتهدون في تمني هزيمة النبي (ص) مأجورون أجراً واحداً!!

وقد حاول بعض الطلقاء اغتيال النبي (ص) يوم حنين ولو فعل لكان على منهج هؤلاء متأولاً مجتهداً وله أجر واحد فقط!!

كل شيء يمكن أن يفعله الطلقاء ويؤجرون عليه حتى لو قتلوا النبي (ص)؟!

فماذا يضر لو تم قتل النبي (ص) بحنين؟! فيجمع الله بين النبوة والشهادة؟! ثم ليس له من الأمر شيء؟! فأمر الذين قتلوه -لو حصل - إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم بتأويلهم واجتهادهم؟

هم اجتهدوا ورأوا أن قتل النبي (ص) تصفو به النفوس ويرون أنه كفء لمن قتل من أقاربهم ببدر وأحد..!!

كيف نحكم على القتلة -لو حصل- بأنهم مرتدون مع أن القتل معصية فقط من المعاصي التي تغفر؟

الشرك فقط لا يغفر؟!

أما القتل فمعصية إن فعلها المتأول المجتهد فهو مأجور في الحالتين سواءً أصاب أو أخطأ؟!

ألم يصح الحديث (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد)؟!

ثم لا يجتمع نار جهنم مع غبار في سبيل الله!!

والغبار الذي ثار يوم حنين ودخل أنوف الطلقاء لا يلتقي مع نار جهنم ولو قتلوا النبي (ص)؟!

لأن الحديث مطلق لا يخصص لا سيما وأن الطلقاء من أصحاب النبي (ص) فهم يؤمنون بالله لكنهم ينافسون بني هاشم فقط؟!

وما يضر بني هاشم في قتل الطلقاء لرسول الله (ص)؟!

الدين ليس لقبيلة!!

الدين لله وحده!!

ثم القتلة -لو حصل ذلك- خصمهم كريم يصفح عمن ظلمه فكيف لا يصفح عنهم؟!

وهكذا يمكن إلباس الكفر الأصلي بعبارات وقواعد النواصب التي لا تبقي شيئاً في الدين إلا هدمته.

وصاحبنا يبدو أنه يستجيب لتلك القواعد.

فليرتكب الطلقاء ما شاؤوا فهم مجتهدون مأجورون وإن رغم من رغم؟!!

-وذكر ص30 أن من وصف معاوية بالنفاق بعد الشهادة له بالإيمان فقد احتمل بهاتاناً وإثماً مبيناً!!

أقول: انظروا إلى هذا الفقيه كيف يستدل من الآية (ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) على أن في الآية شهادة لمعاوية بالإيمان؟! مع أن معاوية وسائر الطلقاء كانوا في مقدمة المنهزمين، بل معاوية وأبو سفيان وأمثالهم اعتزلوا على تل يتفرجون!! لمن تكون الدائرة؟!

ألا يكفي أن ندافع عن معاوية حتى نكذب على الله؟!

ثم على منهج أخينا يمكن الشهادة لعبد الله بن أبي ومن معه من المنافقين بالإيمان لأنه نزل فيهم وفي أصحاب النبي (ص) (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا..) فعلى منهج هؤلاء، شهد الله لجميع أفراد الطائفتين بالإيمان!! (والقصة في صحيح البخاري).

-ثم طالب الأخ سليمان ص30 بقتل من يصف معاوية بالنفاق!!

وعلى هذا فلو كان أكثر البدريين أحياء لرأى هذا الرجل قتلهم!! لأنهم كانوا يتهمون معاوية بهذا أو يشكون في إسلامه أو يصفونه بالظلم والفجور.

وبعد هذا كله يزعم ص31 أن هذا ليس من باب الحجر على الاجتهادات!!

ثم قصر الاجتهاد في فروع الشريعة ص31 (وهذا ادعاء بدعي) وناقض نفسه فقال: (غالاجتهاد في فروع الشريعة والمسائل والمختلف فيها وترجيح ما يقتضي الدليل ترجيحه.. أمر واجب).

أقول: موضوع معاوية مما اختلف فيه من عهد الصحابة، فكان الصحابة الكبار على ذمه وتضليله وذم سيرته وكان الطلقاء والأعراب على مدحه وتعظيمه.

فعلى هذا يجوز لنا البحث فيه لكن هؤلاء (المعاويين) يقلبون الطعن في بعض المهاجرين والأنصار ولا يقبلونه في معاوية، كما سبق أن بينا.

-ويبدو أن الأخ سليمان ص32،31 شعر بضعف الحجة فأخذ يستعدي الدولة على المخالفين له في الرأي -الذين معهم الحق لا معه- فيطالب بأخذهم بالحديد!! والحكم عليهم!!

وأنا لا أستغرب هذا فهذا ديدن غلاة الحنابلة من قديم، فهم إن ضعفوا استعدوا السلطان على المخالفين لهم، ومدعين أنه قتل المخالفين وسجنهم ونفيهم فيه (صيانة لعقائد المسلمين)!!

ثم واصل الأخ لسيمان ص32 في سرد ما يتوهمه من مناقب معاوية، فزعم أن النبي (ص) جعله كاتباً للوحي، وقد سبق الكلام أن هذا كذب لم يصح بإسناد.

ولو صحَّ لما عصم من الذم عند سوء السيرة ومحاربة سنن النبي (ص).

وذكر ص32 أن عمر استعمله على دمشق وهذا صحيح لكن عمر ندم على تولية معاوية وهم بعزله في آخر عمره لكن المنية سبقت.

وكان عمر يقول (لئن أطعت معاوية ليدخلني النار)!!

وعمر لم يول معاوية ابتداءً وإنما أقر يزيد بن أبي سفيان على تولية معاوية مكانه، وهذا يعد من أخطاء يزيد بن أبي سفيان سامحه الله فهو يعرف أن أخاه معاوية ليس مؤتمناً على الولاية لكن يبدو أن أسرة آل أبي سفيان كلها كانت متعاضدة في الخير والشر.

واقرار عمر رضي الله عنه ليزيد في تولية معاوية يعد من أخطاء عمر رضي الله عنه.

وعمر ليس معصوماً من تولية من لا يستحق الولاية فقد ولى النبي (ص) الوليد بن عقبة على صدقات بني المصطلق وكذب، فعمر ليس أعرف بالرجال من النبي (ص) لكنه يجتهد فيصيب ويخطئ فأخطأ في عزل المثنى بن حارثة وتولية أبي عبيد الثقفي

الذي لم يكن له كفارة المثنى وكان من نتائج هذا العزل وهذه التولية هزيمة يوم الجسر المشهورة التي قتل فيها آلاف المسلمين.

وأخطأ عمر رضي الله عنه في تولية عمرو بن العاص على مصر، فقد كان عمرو على فروسيته وعلمه بالحرب يحب الدنيا -كما قال الذهبي- ومثل هذا لا يؤتمن على أموال المسلمين وحقوقهم.

بل كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يولي أناساً ثم يعزلهم وهذا دليل على أن خبرته بالرجال مثل خبرة غيره، يظن في الرجل كفاءة أو أمانة ثم يتبين له خلاف ذلك.

وهذا ليس عيباً لأنه إن كان النبي (ص) غير معصوم في تولية من لا يستحق الولاية أو من يخون كابن اللتبية (صاحب الهدية) أو من يكذب عليه كالوليد بن عقبة فعمر أو غيره من باب أولى.

فلا يجوز أن نغلو في معرفة عمر للرجال حتى نجعلها فوق معرفة النبي (ص) لهم.

-أما ما ذكره الأخ سليمان ص32 من تصحيح حديث (إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه) فهذا كالقول بالعصمة عند الشيعة تماماً!!

فإذا كان الله قد جعل الحق على لسان عمر وقلبه فلن يقول إلا حقاً ولن ينوي إلا خيراً وهذا غلو والحديث لا يصح، ثم الأخ سليمان يعترف أن عمر قد أخطأ في كثير من الفتاوى، وكان عمر يقول (لولا علي لهلك عمر) ولو كان الله قد جعل الحق على لسانه وقلبه لما قال هذا ولما أخطأ في فتوى ولا حكم ولا نية ولا قول..

وهذا لا يقوله مسلم والواقع التاريخي والفقهي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤكد هذا، وأنه بشر من جملة الصحابة الذين يخطئون ويصيبون.

لو كان الله قد جعل الحق على لسان عمر لكان محقاً في إنكار صلح الحديبية على النبي (ص).

ولكان محقاً في منع متعة الحج (مع أنع مأمور بها في القرآن) ولكان محقاً في إنكار التيمم للجنب (مع أنه موجود في القرآن).

وهكذا كثير من القضايا والفتاوى التي يطول ذكرها.

فلو كان الله قد جعل الحق على لسان عمر لما أخطأ قط!!

وهذا اعتقاد باطل، فنحن ننكر على الشيعة إدعاء العصمة في علي بن أبي طالب والأئمة الاثني عشر ونقول بها في عمر؟! والفرق بيننا وبينهم أننا لم نصرح بالقول بالعصمة تصريحاً لكن الكلام السابق -الذي افتراه من افتراه على النبي (ص)- هو عين العصمة تماماً!!.

إذن فلا بد من الإقرار أن عمر على فضله وراشديته وتبشيره بالجنة كان يخطئ مثلما يخطئ أبو بكر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم من الصحابة فضلاً عن التابعين فمن بعدهم.

فإذا أقررنا بهذه المقدمة وهي (أن عمر يخطئ ويصيب) فلا مانع أن نجعل اقراره لمعاوية والياً على دمشق كان من الأخطاء التي جرت على الأمة مفاسد إلى يومنا هذا.

وعمر رضي الله عنه معذور إن شاء الله فهو لم يكن يظن أن معاوية سيفعل ما فعل وسيحارب أهل بدر ويخرج على الخلافة ويفوض أمر الأمة ليزيد الفاسق ويدخل الأمة في نفق لم تخرج منه.. فلو كان عمر يعرف هذا لما أقر معاوية يوماً واحداً.

ويبدو أن علي بن أبي طالب -وهو من أعلم الصحابة بالفتن بعد حذيفة- كان يعرف هذا من معاوية فسارع بعزله.

ولو لم يعزله ويقاتله لبقيت فتنته أعظم وإبطاله لسنن النبي (ص) أوضح.

لكن قتال علي ومن معه من البدريين لمعاوية جعل أمره واضحاً للمنصفين أو على الأقل لم يجعل له تلك المكانة التي كان سيتبوأها لو لم يعزله علي ولم يقاتله.

وعلي بن أبي طالب أيضاً لا نرى أنه يصيب دائماً في تولية الولاة أو عزلهم.

فقد أخطأ في عزل قيس بن سعد بن عبادة من ولاية مصر لكن عزله لمعاوية كان من أفضل أعماله وأصوبها على عكس من كان يرى ابقاءه لمعاوية.

وقد نذكر الأسباب لاحقاً.

-أما ما نقله الأخ سليمان ص32 أن عمر (لم يتهمهم معاوية ولا طعن أحد من الصحابة في ذلك).

فهذا من جهل أخينا بالتاريخ فعمر اتهم معاوية في إمارته وأنه يترك ذوي الحاجات ببابه، وقال (لئن أطعت معاوية ليدخلني النار) وقال (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما وليت معاوية..) بمعناه.

ونتنبأ بأن معاوية سيطعن في أمر الخلافة!!.

وقد صدقت نبوءة عمر فمعاوية ما إن تمكن حتى فضل نفسه على عمر في الخلافة - والقصة في صحيح البخاري[14] -

---

[14] هو قول معاوية في المدينة معرضاً بابن عمر (نحن أولى منه ومن أبيه) فهم ابن عمر أن يرد ويقول (بل أولى الناس من قاتلك وأباك على الإسلام) لكنه لم يفعل.

-ثم ذكر الأخ سليمان ص33 إقرار عثمان لمعاوية وزيادته له في البلاد، ولم يذكر معارضة أبي ذر وعبادة بن الصامت الذي كان يحلف أن معاوية من أمراء السوء الذين حذر منهم النبي (ص)؟!

-أما ما ذكره الأخ سليمان ص33 من الاجماع من علية القوم (على فضل معاوية وقدرته على سياسة البلاد)!!

فأنا أهنئ الأخ سليمان لى حسن معرفته لتعريف الإجماع؟!

وأهنئه على إخراج علي (من علية القوم)؟! وكذلك إخراج عبادة بن الصامت وأبو ذر وحذيفة وعمار وأكثر أهل بدر الموجودين ذلك اليوم؟!

وأنا سبق أن قلت في مناسبات عديدة أن هؤلاء (المعاويين) لا يهمهم بدري ولا رضواني إنما يهمهم معاوية، والسبب في تأثيره فيهم أنه أوجد فكراً في الأمة يسري في مغفلي الصالحين وكان معاوية داهية بكل المقاييس ومن دهائه أنه خدع نصف الأمة -ومنهم الأخ سليمان- بأنه مأجور على كل مظلمة ارتكبها في حق الأمة.

-يقول ص33 (كما اثبت التاريخ ظلم الحجاج وفسق وسفه يزيد بن معاوية فقد أثبت إيمان معاوية وعلمه وحلمه وعظيم فتوحاته)!!

أقول: النصوص الشرعية -فضلاً عن التاريخ- أثبتت بغي معاوية وظلمه وتقويضه للخلافة الراشدة إلى ملك عضوض وسبقه في تغيير سنة النبي (ص) ولعنه ...

كما أثبت التاريخ متاجرته بالخمر وتعامله بالربا وقتله للصالحين واستئثاره بالمال ولعنه علياً على المنابر.. الخ.

فأين العلم والحلم والإيمان؟!

صحيح أن الحكم بالإسلام لمن أظهر الإسلام هو الأصل لكن كيف نجرؤ أن نقول إنه كامل الإيمان مع قول النبي (ص) و(علامة النفاق بغض الأنصار!!) هذه معاندة للنصوص الشرعية فضلاً عن الواقع التاريخي.

أما الفتوحات في عهد معاوية فواضح أنه ليس حباً في الإسلام وإنما للطمع في مزيد من الغائم ودلائل هذا واضحة كثيرة.

-أما ما نقله عن ابن تيمية ص34 من (أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة بالإجماع) فابن تيمية معروف بغلوه في مدح معاوية بالباطل.

وأدعاء ابن تيمية للإجماع محل اعتقاد عند الأصوليين فضلاً عن المؤرخين.

كيف يكون أفضل ملوك هذه الأمة من أخبر النبي (ص) بأنه (أول من يغير سنته)؟!

كيف يكون أفضل ملوك الأمة من ارتكب أربعين كبيرة من أصل سبعين؟!

-أما ما ذكره ص34 من أنه كان عظيم العدل فهذا يناقض حديث الملك العضوض وكذا حديث عمار الواصف له ولطائفته بالبغي والبغي أعظم الظلم.

-وكذا ما ذكره ص34 من تحقق على يديه الخير غير صحيح، فقد على يديه من الشر أضعاف ما تحقق من الخير والنصوص فشهد قبل الواقع التاريخي.

-وما ذكره ص34 من أنه نصر الدين نصرة لم يتحقق فيمن جاءه بعده.

غير صحيح ليس حرب علي ولعنه والخروج عليه من نصرة الدين، وقد كان عمر بن عبد العزيز أعدل ملوك بني أمية ولم يستطع عمر بن عبد العزيز أن يبطل كل ما أحدثه معاوية من السنن السيئة ولكنه قضى على أكثرها وخاصة ما يتعلق ببيت المال ولعن علي على المنابر.

وهؤلاء (المعاويين) غالياً ينتقصون من اصلاحات عمر بن عبد العزيز ولا يعترفون بأنه أعدل من معاوية!! مع أنه لا مقارنة بين عدل عمر بن العزيز وظلم معاوية، فمجرد المقارنة ظلم بحق عمر بن عبد العزيز رحمه الله ورضي عنه.

-أما ما ذكره ص34 من أن رعية معاوية كانوا يحبونه فهذا غير صحيح فلم يكن يحبه من رعيته إلا المنتفعون من قبائل كلب وغسان وحمير، أما الأنصار والصالحون من الأمة فكانوا يذمونه ويذمون ظلمه وأثرته ولا زالت قصص أبي ذر وعبادة بن الصامت فضلاً -عن الأنصار- تقرع آذان النواصب على مر الأيام.

-قوله ص34 (لا يطعن في معاوية أو ينتقصه إلا من رخص عليه دينه)!!

قلت: لعله يقصد مثل عمار وعلي وعبادة وأمثالهم، إذ يلزم من كلامه أن هؤلاء ممن رخص عليهم دينهم بخلاف الطلقاء والأعراب فدينهم غالٍ!!

-نقل عن إبراهيم بن ميسرة (ما رأيت عمر بن عبد العزيز ضرب إنساناً قط إلا إنساناً شتم معاوية فضربه أسواطاً) ونسبه للالكائي في أصول الاعتقاد (1266/7).

أقول: أولاً: لم يورد إسناد اللالكائي حتى ننظر فيه.

ثانياً: اللالكائي فيه نصب ولو لم يكن على ذلك إلا ايراده لفضائل معاوية بعد العشرة وأمهات المؤمنين لكفى ذلك دلالة على النصب.

فأين فضائل كثير من أهل بدر وأهل بيعة الرضوان الذين لم يورد لهم شيئاً!!

إذا كان معاوية عند اللالكائي يأتي بعد هؤلاء فهذا نصب بلا شك، وإن كان عذره في إيراد معاوية أنه قد ذمه أناس بالباطل، فقد ذُمَّ ابن عديس البلوي وعمرو بن الحمق الخزاعي وغيرهم ممن لا يقارن معاوية بهم.

ثالثاً: الأثر رواه اللالكائي عن جعفر بن عبد الله بن يعقوب عن محمد بن هارون الروياني عن أبي كريب عن ابن المبارك عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة، وهذا الإسناد ضعيف فيه محمد بن مسلم الطائفي كان إذا حدث من حفظه يخطئ، والقصة إنما حصلت لعمر بن عبد العزيز مع من سب عثمان بن عفان فقد رويت القصة بإسناد أقوى عند اللالكائي نفسه (1265/7).

فالطائفي هذا لعله حدث من حفظه لأن هذه الآثار غالباً لا يكتبها الرواة وإنما يتناقلونها.

خامساً: لو ضرب عمر بن عبد العزيز من سب معاوية لكان مخطئاً، لأن معاوية كان من الظالمين الذين يجوز سبهم وانتقاصهم وذكر مثالبهم.

سادساً: من سب الصحابي مطلقاً حتى لو كان من الخلفاء الراشدين فقد أخطأ وارتكب إثماً لكن لا حد في ذلك ولا عقوبة.

وقد امتنع أبا بكر من عقوبة من سبه كما روى ذلك أبو برزة الأسلمي في مسند أحمد.

وكذلك علي بن أبي طالب لم يعاقب الخوارج الذين كفروه وسبوه فهذا منهج الخلفاء الراشدين أنهم لا يعاقبون من سبهم أو أبغضهم كبير قدرهم، فكيف يتم تشريع ضرب من سب الذين ذمهم الله ورسوله.

فعمر بن عبد العزيز أخطأ حتى لو ضرب من سب عثمان فمن سب عثمان ليس بأعظم إثماً ممن كفر علي بن أبي طالب[15]،

وأصر على كثير منها فكيف نجعله فوق الشرع؟! لا بد من ذم من ذمته النصوص الشرعية.

سادساً: كل ما أورده اللالكائي (1261/7) في باب (اجناس العقبوات والحدود التي أوجبها السلف على من سب الصحابة) لا شرعية له، لأنه لا يحق للناس لا السلف ولا غيرهم أن يشرعوا العقوبات والحدود، فهي لله وحده (وما كان ربك نسيا).

(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون).

آثار اللالكائي:

الأثر الأول: أورد اللالكائي قصة جلد من قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وهذا حق، لكن ليس من باب (سب الصحابة)!! وإنما من باب (قذف المحصنات).

الأثر الثاني: قصة هم عمر بقطع لسان ابنه عبيد الله بن عمر لأنه سب المقداد بن عمرو.

[15] وبهذه المناسبة فلا صحة للأثر عن علي الذي فيه (لا يأتيني أحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته جلد المفتري) فهذا منكر يخالف فعل علي مع الخوارج، وتفضيل علي على الشيخين ليس بأعظم إثماً من تكفير علي.

فعلي لم يعاقب من كفره، فكيف يعاقب من فضله على غيره؟! وقد كنت زماناً أرى صحة الأثر، ثم رأيت نكارته للسبب السابق ذكره.

وهذا لو فعله عمر لأخطأ فقطع اللسان عقوبة شديدة لم يعاقب بها الشرع، ثم يجوز لعمر أن يؤدب ابنه بالضرب ليس من باب (سب الصحابة) دائماً من باب أن عبيد الله سب رجلاً لا يستحق السب.

وعبيد الله بن عمر هذا معظم عند النواصب!! لأنه حارب علياً مع معاوية بصفين.

الأثر الثالث: ما رواه اللالكائي (ص1264) عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه في أنه يرى قتل من سب أبا بكر أو عمر، خطأ شرعي، فأبو بكر الصديق نفسه لم يكن يعاقب من سبه وكذلك علي وليس ابن أبزى أولى بالاتباع منهما.

الأثر الرابع (ص1264) ما روي من أن علياً هم بقتل ابن الأسود لتنقصه أبا بكر وعمر والأثر لا يصح، وعلي لم يكن يعاقب من يكفره فكيف بمن انتقص أبا بكر وعمر، والتكفير أسوأ من الانتقاص.

الأثر الخامس: عن مغيرة بن مقسم أن جرير بن عبد الله وحنظلة الكاتب وعدي بن حاتم تحولوا من الكوفة إلى قريفساء وقالوا: لا نقيم ببلد يشتم فيه عثمان!!

أقول: مغيره بن مقسم فيه نصب والاسناد إليه في كلام.

ثم إن كان جرير وأصحابه قد انتقلوا من الكوفة يشتم فيها عثمان إلى قرفساء التي يلعن فيها علي؟! فكأنهم لم يفعلوا شيئاً!!

خاصة وأن الكوفة كان مسكن أهل بدر، وقرفيساء مسكن النصارى والنواصب!!

الأثر السادس: أن عمر جلد رجلاً مئتي جلدة كان قد خرج على أم سلمة!! وهذا لم أفهم معناه.

لكن الجلد مئتي جلدة -إن صح عن عمر- فهو خطأ، فغاية ما فعله ذلك الشخص أنه قذف أم سلمة رضي الله عنها والقذف فيه ثمانون جلدة، والمشرع ليس محل تناقض.

الأثر السابع: ضرب عمر بن عبد العزيز عن سب عثمان وقد سبق الكلام عنه.

الأثر الثامن: ضرب عاصم الأحول لمن سب عثمان وجوابه كجواب أثر عمر بن عبد العزيز.

الأثر التاسع: أثر إبراهيم بن ميسرة في ضرب عمر بن عبد العزيز لمن سب معاوية وقد سبق الجواب عنه.

الأثر العاشر: عن أحمد بن حنبل أنه يرى ضرب الرجل الذي يسب رجلاً من أصحاب النبي (ص) وأنه ما يراه على الإسلام.

فهذا -إن صح عن أحمد- فهو خطأ وتكفير من لم يكفر.

فالذي يسب رجلاً من أصحاب النبي (ص) لن يكون أسوأ من الذي يكفر أصحاب النبي (ص) كالخوارج وهم ليسوا كفاراً.

ثم أحمد بن حنبل قد أخذ الحديث عن كثير ممن يسب بعض الصحابة كعبد الرزاق الصنعاني وعامر بن صالح، بل لعامر بن صالح مصنف في مثالب أمهات المؤمنين وقد نهى المحدثون أحمد من الرواية عنه فامتنع.

الأثر الحادي عشر: أثر عن مغيرة بن مقسم وأبي إسحاق الهمداني وفيه (أن شتم أبي بكر وعمر من الكبائر) وهذا القول بناءً على تحديدهم للكبيرة، لكن الكبائر السبع (الموبقات) ليست منها.

لكن لا ريب أن شتم أبي بكر وعمر وعثمان وعلي معصية كبيرة بحسب الموقف أيضاً فهناك شتم مستمر وهناك شتم خصومة مؤقتة.

فالخصومة المؤقتة قد حصلت بين بعض الصحابة وتشاتموا فهذا ليس من الكبائر كما حصل بين أسيد بن الحضير وسعد بن عبادة.

أما الشتم أو اللعن المستمر والمتعمد كما فعل معاوية من لعن علي فهذا لا شك أنه من الكبائر ويدل على وجود نفاق.

الأثر الثاني عشر: ما رواه عن طلحة بن مصرف أنه قال (كان يقال بغض بني هاشم نفاق وبغض أبي بكر وعمر نفاق والشاك في أبي بكر كالشاك في السنة).

أقول: طلحة بن مصرف من تابعي التابعين ولا دليل على كل ما ذكره هنا فالنصوص الشرعية تقصر النفاق فيمن أبغض الأنصار ومن أبغض علي بن أبي طالب.

لم يأت نص صحيح بأن بغض بني هاشم نفاق ولا نص بأن بغض أبي بكر وعمر نفاق ولا نص بأن الشاك في أبي بكر كالشاك في السنة.

لكن لا ريب أن بغض بني هاشم معصية فإن اقترن البغض بكون النبي (ص) منهم فهذا كفر بلا شك.

وكذلك بغض أبي بكر وعمر إن أبغضهما أحد لأنهما نصرا رسول الله (ص) فهذا نفاق بلا شك.

لكن النص لم يصح إلا في الأنصار وعلي بن أبي طالب فهذا الذي نجزم بنفاق من أبغضهما لوجود النص.

ومع ذلك فغلاة السلفية لا يعتبرون مبغض علي منافقاً، بل ولا يعدون فيع أدنى نفاق!! وكذلك مبغض الأنصار مع وجود النص فيهما.

فيذهبون لرأي طلحة بن مصرف ويتركون نصوص النبي (ص).

وهذا دليل على التناقض الكبير.

الأثر الثالث عشر: أثر عن منصور بن المعتمر في جواز تناول الصائم اللذين يتناولون أبا بكر وعمر، وهذا لا دخل له بالعقوبات التشريعية التي وضعها بعض السلف وأخطأوا.

الأثر الرباع عشر: أثر عن عبد الله بن الحسن أنه قال (ما أرى رجلاً يسب أبا بكر يتسير له نوبة) وهذا لا علاقة له بالعقوبة.

الأثر الخامس عشر: عن جعفر الصادق (برئ الله ممن يتبرأ من أبي بكر وعمر). وهذا أيضاً لا علاقة له بالعقوبة.

الأثر السادس عشر: أثر عن المهدي العباسي: (ما فتشت رافضياً إلا وجدته زنديقاً).

أقول: هذا لا علاقة له بالعقوبة، والمهدي كان حاكماً ظالماً في الجملة كالرشيد والمنصور كانوا ظلمة.

الأثر السابع عشر: أثر عن المأمون في قتل من شتم فاطمة، وهذا إن صح عن المأمون فهو خطأ فليس عقوبة ذلك الشائم القتل نعم يمكن التعزيز لمكانة فاطمة من سرول الله (ص).

وفي الأثر أن إسماعيل بن إسحاق يرى قتل من شتم عائشة، وهذا أيضاً فيه التعزير إلا أن كان قذفاً فحده القذف.

الأثر الثامن عشر: أثر عن قتادة (ما سب أحد عثمان إلا افتقر).

أقول: هذا غير صحيح فكثير من الشيعة تجار وهم لا يشتمون غثمان فقط وإنما يكفرونه مع أبي بكر وعمر.

الأثر التاسع عشر: رؤيا لرجل اسمه رشدين (أن رجلاً قال له في المنام: لعلك تبغض علياً فأقطف رأسك، فقلت: لا).

أقول: هذه رؤيا لا حكم فيها وعلي لم يكن يقطف رأس من يبغضه، بل النبي (ص) لم يكن يقطف رأس من يبغضه، ولو قطف رؤوس مبغضيه لما كتبنا هذا الرد!!

الأثر العشرون: أثر أجلح الكندي أنه قال: (سمعنا أنه ما سب أبا بكر وعمر أحد إلا مات قتلاً أو فقراً).

أقول: هذا سماع وكثير من غلاة الشيعة يموتون أغنياء.

الأثر الحادي والعشرون: أثر عن مالك (من سب أصحاب رسول الله (ص) فليس له في الفيء حق).

قلت: هذا في حق معاوية وأمثاله فقد كان يجب حرمانهم من الفيء -إن صحَّ قول مالك شرعاً-.

لكن ما ذكره مالك غير صحيح وهو يناقض ما فعله علي بن أبي طالب فقد كان يقول للخوارج (لكم علينا ألا نمنعكم مساجدنا ولا فيئنا ولا نبدؤكم بقتال).

فهل مالك أولى بالاتباع أم علي بن أبي طالب؟!

وكذا كان النبي (ص) يعطي المنافقين من هذا الفيء وهم يبغضون النبي (ص) نفسه لكنهم مظهرين للإسلام.

الأثر الثاني والعشرون: عن طلحة بن مصرف: قوله لبعض أصحابه (لولا إني على وضوء لأخبرتك ببعض ما تقول الشيعة).

أقول: نواقض الوضوء ليس منها عقائد الشيعة.

الأثر الثالث والعشرون: عن الحسن بن زيد الداعي الزيدي بطبرستان في قتله من اتهم عائشة بالفاحشة وتأول أن في ذلك طعناً في رسول الله (ص) لقوله تعالى (والطيبون للطيبات) فقال (فإن كانت عائشة خبيثة فالنبي (ص) خبيث فهو كافر فاضربوا عنقه).

قلت: لو قذف أحدهم إحدى زوجات النبي (ص) فعليه حد القذف سواءً قبل نزول الآية أو بعدها ولا نعلم أن حد قاذف زوجات النبي (ص) القتل، إنما حدهم القذف.

الأثر الرابع والعشرون: أثر آخر عن محمد بن زيد أخي الحسن بن زيد الزيدي أيضاً، أنه ضرب رجلاً ذكر عائشة بسوء فقتله.

وهذا خطأ إنما الواجب الحد في حالة القذف، ويجوز التعزير في حالة الشتم.

هذه كل الآثار التي أوردها اللالكائي تحت باب (ما روي عن السلف من أجناس العقوبات والحدود التي أوجبوها(!!) وأقاموها على من سب الصحابة).

من الجزء السابع (من ص1261 إلى ص1270) وكلها لا تستند لشرعية نصية وأغلبها ضعيف الإسناد، لكننا حاكمنا المتن للنصوص الشرعية، ثم لم يثبت من منهج الخلفاء الراشدين فرأينا ضعفها من ناحية المتن.

ومشكلة كتب العقائد أنها تشرع عقوبات بناءً على آثار ومواقف لبعض السلف وهذا من أكبر المنكرات، لأن الأحكام الشرعية والعقوبات تؤخذ من النصوص الشرعية وليس من أقوال ومواقف الرجال.

-ثم أورد الأخ رأي أحمد في تكفير من سب أحداً من الصحابة ص35 وهذا باطل ويخالف منهج علي بن أبي طالب في عدم تكفيره للخوارج، وعلي بن أبي طالب اولى بالاتباع من أحمد بن حنبل.

-ونقل عن أحمد ص35 (من انتقص أحداً من أصحاب رسول الله أو أبغضه لحدث كان منه أو ذكر مساويه كان مبتدعاً حتى يترحم عليهم ويكون قلبه لهم سليماً)

أقول: حسن الظن بأحمد أنه لا يريد إلا من أحسن الصحبة لأنه على هذا التعميم يكون أكثر المهاجرين والأنصار مبتدعة لأنهم ذموا معاوية ومسرف بن عقبة والوليد بن عقبة وغيرهم.

بل يلزم من كلمة أحمد تبديع النبي (ص) لأنه لعن الحكم -بسند صحيح- ودعا على الوليد بن عقبة وعلى المحلم بن جثامة.

بل قد يصل الأمر بهؤلاء لتبديع الله عز وجل لأنه أنزل في الوليد بن عقبة (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا..).

-ونقل القول المنسوب لأحمد بن حنبل ص35 في اتهام من ينتقص معاوية وعمرو بن العاص بأن له خبيئة سوء.

أقول: الحنابلة يكذبون على أحمد كثيراً ولو صحَّ القول عن أحمد لكان باطلاً فعلي وعمار وعبادة وأمثالهم ممن ذم معاوية لم يكونوا روافض ولم يكن لهم خبيئة سوء فمن اتهمهم بذلك فهو أولى بهذه الصفة منهم.

وهؤلاء الغلاة يلمحون ولا يصرحون!! يوردون أقوالاً يلزم منها الطعن في أهل بدر من أجل الدفاع عن ظلمة الطلقاء.

وقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة أن الإمام مالك وأحمد بن حنبل لديهما نزعة أموية ربما لاعتماد أبي هريرة على نقل الحنابلة عنهما فاتهما بذلك بناءً على تصديق هذه الأكاذيب التي ينقلها الغلاة قديماً وحديثاً.

-ونقل ص35 عن المعافى بن عمر أن غضبه من مقارنة عمر بن عبد العزيز ومعاوية وقوله (لا يقاس بأصحاب رسول الله (ص) أحد، أما معاوية فصاحبه وصهره وكاتبه وأمينه على وحي الله.

أقول: أما الصحبة فعامة كصحبة الأعراب وأما الصهر فقد كان حيي بن أخطب اليهودي صهراً للنبي (ص)!! وأما الكتابة فقد ارتد بعض كتبة الوحي فضلاً عن غيرهم، وأما دعوى الأمانة على وحي الله، وأما (الأمين) على وحي الله فهو أبي بن كعب وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وليس من ارتد كأبي السرح ولا من افتراه له هذه الفضيلة كمعاوية.

-نقل عن أحمد ص36 تفضيله معاوية على عمر بن عبد العزيز لقول النبي (ص) (خير الناس قرني)؟!

قلت: هؤلاء يسيئون لأحمد بن حنبل بنسبته أقوالاً له تقتضي غفلته وسذاجته.

فقول النبي (ص) (خير النس قرني) ليس معناها أن كل من رأى النبي (ص) يكون أفضل ممن أتى بعده ولا كل تابعي أفضل من أحد تابعي التابعين ولا كل من عاش في القرن الثاني يكون أفضل من كل من جاء في القرن الثالث!!

هذه سذاجة وغفلة يبرأ منها أحمد بن حنبل.

على أية حال: الصالحون متهمون بأن زيادة الورع تدفعهم للغفلة حتى أصبحت غفلتهم يضرب بها المثل فيقال (غفلة الصالحين) وأحمد بن حنبل رحمه الله لم يكن من هؤلاء والدليل على ذلك مقولته الآتية -لما سئل عن علي ومعاوية- قال (اعلم يا بني أن عليا كان كثير الاعداء ففتش اعداؤه له عيبا فلم يجدوا فذهبوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كياداً منهم لعلي)!! فهذا قول يدل على غاية الذكاء ويلخص أسباب الغلو في معاوية وأنه لا يغلو فيه إلا من يريد مكيدة علي بن أبي طالب كما يفعل هؤلاء الغلاة في هذه الأيام!!

الأخبار في ذم معاوية

- ثم أورد الأخ العلوان ص36 أخباراً زعم أنها مكذوبة !! وهي في ذم معاوية؟!! إذن فما كان في مدحه فهو عنده مقبول وما كان في ذمه فهو عنده مردود!! وهذا تحكم ورثناه من نواصب الحنابلة في القرن الثالث والرابع، والحنابلة معروفون بالميل لمعاوية والانحراف عن علي ثم يتهمون من يدافع عن علي بالرفض والتشيع ويزكون من غ في معاوية ويزيد!!

أما الأحاديث التي أوردها الأخ سليمان ص36 فهي:

1- (إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقتلوه).

2- (يا معاوية كيف بك إذا وليت حقباً تتخذ السيئة حسنة والقبيح حسناً يربو فيها الصغير ويهرم فيها الكبير أجلك يسير وظلمك عظيم).

3- (يطلع عليكم من هذا الفج رجل من أمتي يحشر على غير ملتي فطلع معاوية).

4- (إن معاوية في تابوت من نار في أسفل درك منها).

ثم قال (فهذه أخبار مكذوبة!! لا يشك من له عناية بالحديث أنها من وضع الكذابين!! ولم ترد في دواوين أهل الإسلام المعروفة!! ولا في مصنفاتهم المشهورة وقد عمدت الروافض إلى وضع أحاديث في ذم معاوية كما أشار إلى بعضها الخلال في العلل وابن الجوزي في الموضوعات.

قلت: أولاً: بعض هذه الأحاديث سندها صحيح وبعضها موقوف وليس حديثاً وواحد منها فقط ضعيف، وسيأتي التفصيل في ذلك وهذا الأخ الذي يزعم أنه محدث لا يعرف مصادر هذه الأحاديث إلا من علل الخلال وموضوعات ابن الجوزي!!

وسيتبين أن تلك الأحاديث في ذم معاوية أصح بكثير من تلك التي يصححها هؤلاء الغلاة في فضل معاوية.

فهم لا يطردون في التعامل مع الأحاديث التي في معاوية.

ثالثاً: لم يذكر الأخ سليمان كل الأحاديث في ذم معاوية فذكر أربعة ومجهولة المصادر عنده وترك أحاديث صحيحة بل بعضها متواتر كما سيأتي.

-ذكر الأخ سليمان ص37 أن الروافض أكذب البرية، وهذه من الأدبيات التي ورثناها من أيام الخصومات المذهبية في القرون الثاني والثالث والرابع، فإذا كان الأخ

سليمان يقصد عوامهم وما يعتقدونه من خرافات وبدع فهذا صحيح أنهم من أكذب البرية.

وإن كان يقصد علماؤهم وباحثوهم فهذا غير صحيح وإنما هم كالسنة فيهم الخطأ والصواب، الصدق والكذب، (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى).

والأشياء التي رددناها على الأخ سليمان في كتابه الصغير الاستنفار نرى انها أكاذيب ولم نحاول أن نستوعبها ونستقصيها وإنما ذكرنا نماذج ونسبة الكذب في كتابه الاستنفار يزيد على نسبة الكذب في أي كتاب شيعي معتدل.

(أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم) وكثير من طلبة العلم عندنا يتفاخر بإنشائيات في ذم الفرق الأخرى كالشيعة والأشاعرة حتى يقال: فلان قال فيهم كذا.. فلان صلب المعتقد!! قوي التسنن!!

قلت: وما درى المسكين أن صلابة السنة لا تكون بالأكاذيب وإنما بالدراسة والبحث والتحري للبحث عن الحقيقة.

إذن فقوله عن الرافضة أنهم أكذب البرية بهذا الإطلاق قول باطل فاليزيدية أتباع يزيد بن معاوية أشد كذباً (راجع عقائدهم وأكاذيبهم في الموسوعة الميسرة).

بل بعض الذين يدافع عنهم غلاة الحنابلة كالسالمية المجسمة أبلغ كذباً فإنهم يزعمون أن نفس الله مخلوقة من عرق الخيل!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!! نسأل الله أن يهدي جميع المسلمين لما اختلفوا فيه من الحق.

-أما ما ذكره الأخ سليمان ص37 من أن الروافض اختلقوا فضائل في أهل البيت وأحاديث في ذم بني أمية.. فهذا صحيح، لكن مدح أهل البيت وذم بني أمية ثابت في أحاديث السنة لا نحتاج معها إلى أحاديث مشكوك فيها أو كذوبة.

لكن الأخ سليمان سامحه الله يشعر القارئ بأنه إنما جاء ذم بني أمية في كتب الشيعة، وهذا غير صحيح فذم بني أمية أو أفرادهم موجود في الصحيحين وغيرهما وسيأتي التنبيه على ذلك.

-قول الأخ سليمان في الرافضة ص37 (كما اختلقوا أحاديث في ذم بني أمية لكون بعضهم يسب عليا بعد الفتنة).

أقول: هكذا قال (بعضهم)!! والصواب أن كل الخلفاء الأمويين اتخذوا لعن علي سنة على المنابر إلا عمر بن عبد العزيز ويزيد الناقص.

فانظروا كيف يتسرب النصب من عبارات أخينا سامحه الله.

تكبيرة من حارس:

-تحدث الأخ سليمان ص37 في الهامش على فضل علي في ثلاثة أسطر، ثم اعتبر سبه ولعنه من الزلات!! -وليس من الكفر كما فعل مع سب معاوية!!- ثم أمر بعدم الالتفات لذلك!! وترك الأمر للحساب عند رب العالمين!! الله أكبر!!

من انتقص معاوية تطالب بضرب عنقه في الدنيا ومن لعن علياً تطالب بعدم الالتفات لذلك وترك أمره للحساب يوم القيامة!!

وهذا يفصح الغلو السلفي عن صريح النصب الأموي!!

وقد كان معاوية يرتكب المظالم ثم يقول للناس (دعونا نلتقي عند الله)؟!

وهاهم أتباع الفئة الباغية يكررون الوصية نفسها!! (أتواصوا به أم هم قوم طاغون)؟!

فالعقوبات والحدود الوصفية!! يجب أن تقام ضد من انتقص مثل معاوية!! أما لاعن علي فلا نلتفت لما يفعل ونترك أمره إلى الله!!

-أشار الأخ سليمان ص38 أن بني أمية فيهم فضلاء كعثمان بن عفان وعلى هذا فلا يجوز ذمهم!!

أقول: الذم الإجمالي لقبيلة أو طائفة لا يتناول الأفراد الصالحين منهم، بمعنى أن ذم بني أمية لا يتناول الصالحين منهم.

وذم بني حنيفة يوم الردة لا يتناول ثمامة بن أثال.

وذم اليهود لا يتناول عبد الله بن سلام.

إذن فالصالحون من القبائل أو الطوائف المسيئة لا يشملهم الذم العام.

إذن فمحاولة الدفاع عن بين أمية بعثمان بن عفان كمحاولة الدفاع عن اليهود بعبد الله بن سلام -مع الفارق- نعم بنو أمية جاءت في ذمهم نصوص عامة وخاصة.

وهم من الناحية التاريخية كانوا رأس الحربة في محاربة النبي (ص) ثم محاربة علي ثم محاربة الحسين ثم زيد بن علي، فبنو أمية خط مناقض للنبوة والعدالة.

صحيح أن بعضهم قد أسلم بل بعضهم سبق إلى الإسلام.

لكن الفتق الذي حصل بهم في الإسلام كان عظيماً.

وقد وردت نصوص تناولتهم منها حديث (عمار تقتله الفئة الباغية) ففيه وصف لبني أمية -وكانوا رأس البغاة- بأنهم من الدعاة إلى النار.

وجاء حديث الصحيحين (فساد أمتي على أدي أغيلمة سفهاء من قريش) وهؤلاء هم بنو حرب وبنو مروان -كما فسره الصحابي أبو هريرة راوي الحديث-[16].

وورد فيهم حديث (أبغض الأحياء للنبي (ص) بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف)[17] وهو حسن الإسناد.

وورد في معاوية وأبيه وأخيه عتبة (لعن الله الراكب والقائد والسائق) له أسانيد قوية أحدها صحيح لذاته.

وورد حديث (الخلافة ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً عاضاً) وكان معاوية أول هؤلاء، وهذا ذم للظلم الأموي عامة.

وجاء حديث ابن الزبير (أن الحكم وولده ملعونون على لسان محمد) رواه الإمام أحمد بسند صحيح رجاله رجال الشيخين.

وغيرهما من الأحاديث التي يغفلها هؤلاء حتى لا تعكر عليهم الدفاع عن بني أمية!!

وربما لو كانت هذه الأحاديث في ذم بني هاشم لوجدت من يستخرجها ويصححها وينشرها!!

ومع ذلك أيضاً لا نقول إن مدح بني هاشم يتنزل على كل فرد منهم.

فالأمر بمحبة بني هاشم لا تشمل أبا لهب كما أن ذم بني أمية لا تشمل عثمان ولا عتاب بن أسيد ولا غيرهما ممن سبق إلى الإسلام أو أحسن السيرة.

---

[16] وهذا يتفق مع نظريتهم في (فهم السلف بأن الصحابة يقدم فهمهم على فهمنا لكنهم لا يطردون في هذا.

[17] وقد جاء بلفظ (مات رسول الله (ص) وهو ينقص ثلاثة أحياء من العرب بني أمية وبني حنيفة وثقيف).

أقول: وهذه القبائل الثلاث كانت منها فتن الإسلام الكبرى (الردة والبغي والكذب والسفك).

-ذكر الأخ سليمان ص38 أن من بني أمية صحابة أبرارا أخياراً كيزيد بن أبي سفيان وأبي العاص بن الربيع.

أقول: وهذا كلام باطل من وجوه:

الأول: أن أبا العاص بن الربيع ليس أموياً وإنما من بني عبد شمس بن عبد مناف بن قصي، فهو يلتقي مع بني أمية في بني عبد شمس.

الأمر الثاني: أن يزيد بن أبي سفيان لم يكون محمود السيرة ولم يوله أبو بكر إلا ليختبره -صرح بذلك أبو بكر- وكان من المؤلفة قلوبهم، وقد كان يستولي على بعض حقوق الآخرين وبسببها جابهه أبو ذر بحديث (أول من يغير سنتي رجل من بني أمية).

وقد آثر قرابته وولى معاوية مكانه وكان في أجناد المسلمين بالشام من هو أفضل من معاوية من كل الوجوه، لكن إيثار ذوي القرابة سنة أموية، صحيح أن يزيد بن أبي سفيان خير من معاوية لكن ليس معنى هذا أنه كان (صحابياً من الأبرار الأخيار) فهذا غير صحيح.

الثالث: أن يزيد بن أبي سفيان وأبا العاص بن الربيع ليسا من أصحاب الصحبة الخاصة الشرعية وإنما من أصحاب الصحبة العامة التي لا مدح فيها إلا بحسن الاتباع للسابقين.

-ما ذكره الأخ سليمان ص38 بأن في بني أمية غير ذلك من الأحاديث الصحاح!!

قلت: لا أدري ماذا يقصد بالأحاديث الصحاح؟!

ليس هناك حديث صحيح في مدح بني أمية إلا أدلة متوهمة يتوهمها هؤلاء الغلاة دالة على فضل بني أمية كحديث (خير الناس قرني..) وقد سبق الجواب عنه، ولو لزم منه

الثناء على بني أمية للزم منه أيضاً الثناء على المختار والحجاج ومسيلمة وعبد الله بن أبي فقد كانوا في القرن الأول.

-ذكر الأخ سليمان ص38 أن بعض الناس -يقصد الذين يذمون بني أمية- (لا يفقهون ولا يعقلون، فيجعلون من الحسنة سيئة ومن المعصية كفراً ويأخذون الرجل بجريرة غيره).

قلت: كلامه هذا صحيح وهو ينطبق على غلاة السلفية أكثر من غيرهم.

فيجعلون قتال علي للبغاة سيئة وقتال البغاة مأمور به شرعاً.

يوجعلون ذم الظلم سيئة وهو مأمور به شرعاً.

ويجعلون البراءة من الظلمة سيئة وهو مأمور به شرعاً.

وفي الجانب الآخر:

يجعلون المعصية كفراً بل الحسنة يجعلونها كفراً كذم الظلمة أيضاً ويقابلهم غلاة الشيعة الذين يجعلون مصاحبة أبي بكر للنبي (ص) ليلة الهجرة معصية!!

وما ذكره من أن الذين يذمون بني أمية يأخذون الرجل بجريرة غيره، غير صحيح فيما أعلم إلا عند الغلاة بل حتى غلاة الشيعة يعظمون خالد بن سعيد بن العاص وهو أموي لأنه كان يفضل بيعة علي بعد النبي (ص).

لكن الصحيح في غلاة الشيعة نعم أنهم يأخذون الرجل بجريرة غيره، لكن هؤلاء الغلاة ليسوا حجة على معتدلي الشيعة فضلاً عن السنة المنكرين للظلم الأموي.

(ثم غلاة السلفية يبرؤون الرجل بفعل غيره فيبرؤون معاوية لأن أخته أم حبيبة أم المؤمنين؟! وعلى هذا يلزمهم تبرئة حيي بن أخطب رأس اليهود ولأن ابنته صفية كانت أم المؤمنين أيضاً؟!

إذن فلنتفق أنه لا يجوز (أخذ الرجل بجريرة غيره ولا مدح الرجل بجريرة غيره)!!

-قول الأخ سليمان ص38 فإذا أخطأ يزيد بن معاوية أو مروان بن الحكم حكموا بالخطأ والضلال على معاوية وبني أمية الذين ماتوا قبل أن يولد يزيد ومروان).

أقول: هذا الكلام غير صحيح فالله تعالى قد علمنا العدل (ولا تزروا وازرة ورز أخرى). وليس هناك عاقل -فيما أعلم- يذم عثمان بفعل يزيد!! أو يذم خالد بن سعيد بن العاص بفعل مروان! هذا ليس له وجود.

أما ذم معاوية بأفعال مروان ويزيد فهذا متجه لأن معاوية هو الذي فرض يزيد على الأمة وهو الذي ولى مروان على المدينة يلعن علياً كل جمعة ويعسف بأهل المدينة، ثم معاوية مذموم بأحاديث أخرى وبأفعال أخرى ليس فيها يزيد ولا مروان. وقد سبق ذكرها.

فمن العيب إظهار الأمر وكأنه اعتراض على مقتل الحسين فقط أو لعن علي فقط!!

الأمر أعظم من ذلك ومظالم معاوية أكثرها فعلها بنفسه أمراً بباطل أو نهياً عن حق ولا أظن الأخ سليمان -وهو طالب علم نتوسم فيه العقل والبحث- لا أظنه يجهل أن النص الشرعي حكم على معاوية وطائفته بالبغي والدعوة إلى النار، وهذا النص لم يشاركه فيه مروان ولا يزيد!!

دعك من التعامل بالربا والمتاجرة في الخمر وتقويض الخلافة وقتل حجر واستلحاق زياد والأثرة بالمال وغير ذلك من المظالم التي اتحرج من نقلها للأخ سليمان وكأنه لا يعرف منها شيئاً؟!

فليراجع وليبحث ثم يكتب فما منا إلا يجهل أكثر مما يعلم، ومن تواضع عرف الحقائق.

أما من تكبر وتمشيخ ولم يبحث واعتمد على ثناءات عوام طلبة العلم فهذا أول المهلكة، فإن لم يتدارك المرء نفسه فلن يكتب الله له البركة في علمه ولا في بحثه.

-ثم ذكر لنا الأخ سليمان ص38 أن معاوية غير معصوم عن الخطأ!! بل يقع منه!! ثم لم يذكر من أخطائه إلا قتاله علياً يوم صفين!! ثم قلل من هذا الخطأ حتى جعل معاوية مجتهداً متأولاً ص39 ثم جعل المجتهد المتأول مأجوراً ص42!!

إذن فقد انتهى ذلك الخطأ الوحيد إلى الأجر والمثوبة!!

وهذا ما ننكره على غلاة السلفية الذين يرتبون الأجر والمثوبة على اجتهاد متوهم مستدلين بالحديث (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد)!!

لكن قتال معاوية لعلي ولعنه له على المنابر عشرين سنة والمتاجرة بالخمر واستلحاق زياد ومخالفة النصوص الشرعية.. لا يعد اجتهاداً وإنما أفعالاً نابعة من هوى.

ولو كان كل من ارتكب جريمة أو مظلمة نعده مجتهداً لما كان في الأمة آثم قط.

إذن فالمحصلة النهائية لكلام الأخ سليمان أن معاوية مأجور على قتال علي ولعنه على المنابر وأنه كلما زاد اللعن زاد الأجر -وقد تناقشت معه ذات مرة فتوصل لهذه النتيجة التي يندى لها جبين كل عاقل فضلاً عن المسلم-.

ولا أدري بعد هذا كيف نزعم أننا نحب أهل البيت وننكر المظالم التي حصلت لهم ؟!

فالدعاوى شيء والحقائق شيء آخر.

والغريب أننا نتفاخر بأننا أصحاب عقيدة سليمة!!

-أورد أثراً ص38 عن الحسن البصري في لعن من يلعنون معاوية وابن الزبير.

قلت: الأثر ضعيف وسبق الجواب عنه في كتاب (معاوية).

ثم لعل هؤلاء الذين لعنهم الحسن هم أصحاب المختار فقد كانوا يذمون ابن الزبير وبني أمية.

وأما ذم ابن الزبير فخطأ لا شك.

وأما ذم معاوية وبني أمية فالنصوص الشرعية ذمتهم قبل ذم الواقع التاريخي، إلا إذا كنتم مضعفين أحاديث الصحيحين ورواياتهما فهذا شيء آخر.

-نقل أثر أبي زرعة ص38 جواباً على من ذكر له أنه ينتقص معاوية، فقال أبو رزعة (إن رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم فأيش دخولك أنت بينهما)!!

أقول: حتى رب أبي جهل رب رحيم وخصمه خصم كريم فلماذا ندخل بينهما؟!

ورب فرعون رب رحيم وخصمه خصم كريم فلماذا ندخل بينهما؟!

ورب مسيلمة رب رحيم وخصمه (أبو بكر) خصم كريم فلماذا ندخل بينهما؟!

ورب الثوار على عثمان رب رحيم وخصمهم (عثمان) خصم كريم، فلماذا ندخل بينهم؟.

ورب الشيعة رب رحيم وخصومهم السنة خصوم كرماء فلماذا ندخل بينهما؟!

هذا تمييع للحق والباطل والمسألة فيها نصوص متواترة تحكم بحق علي وبغي معاوية وليست المسألة خصومة بين رجلين في الشارع المسألة أعمق من هذا بكثير.

ثم نحن لا نطرد في هذا فنحكم على المرتدين لأن النصوص تذمهم ونحكم على أبي جهل وكفار قريش لأن النصوص تذمهم.

ونحكم على الخوارج لأن النصوص تذمهم فلماذا لا نحكم على البغاة؟!

لأن أهل البغي لهم أثر في العقيدة السلفية فحسب؟!

ومن قرأ التاريخ عرف كيف تسرب هذا الأثر من منبر معاوية إلى إبانة ابن بطة إلى استنفار العلوان!!

-قال الأخ سليمان ص39 (لو أمكنت[18] العصمة لعلي لأمكنت من هو أفضل منه كأبي بكر وعمر وعثمان).

أقول: الجزم بالتفضيل هنا من آثار السياسة الأموية أيضاً وقد كان كثير من السلف يتوقفون في التفضيل كما نقل ابن عبد البر في الاستذكار.

وبعضهم كان على تفضيل علي وبعضهم على تفضيل أبي بكر، وليست المسألة بهذا الوضوح[19].

---

[18] الأخ سليمان كتب أمكنت خطأ (أمكنة) والصواب (أمكنت) كما أصلحناه في الأصل.

[19] يمكن مراجعة ما كتبه الإمام ابن عبد البر في الاستذكار () وفي الاستيعاب () وما كتبه ابن حزم في الفصل ().

أما العصمة فأنا مع الأخ سليمان أنه لا تثبت العصمة لأحد من الصحابة، وإن كان دليل الشيعة في عصمة الأربعة (علي وفاطمة والحسن والحسين) ليس بذاك الدليل المستهان به فهم أخذوا العصمة من قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا).

فهم يقولون: هذه إرادة خاصة (كونية) لأن الإرادة الشرعية عامة في جميع الناس.

إضافة إلى تمسكهم بالمفعول المطلق (تطهيراً) فهم يرون أن هذا تأكيد على الارداة الكونية، وهذا رأي الشيعة الإمامية والزيدية أيضاً.

ولكن الصواب أن هذه الآية لا تدل على العصمة، وزيادة الخصوص في الإرادة لا يلزم منها العصمة مع الاعتراف بأن هؤلاء الأربعة من سادة الأمة وأفاضلها وهم أخص آل محمد الذين أمرنا الله عز وجل بالصلاة عليهم في كل تشهد، وقد أحسن من قال:

القوم والقرآن فاعرف قدرهم

ثقلان للثقلين نص محمد

وكفى لهم شرفاً ومجداً باذخاً

فرض الصلاة لهم بكل تشهد

فهؤلاء الذين كان الأولى بالأخ سليمان أن يدافع عنهم لا أن ينشغل بالدفاع عن الدعاة إلى النار[20] ومغيري السنن[21] وقتلة البدريين.

---

[20] من الحديث الصحيح (تقتل عماراً الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار).

[21] أخذ أن الحديث (أول من يبدل سنتي رجل من بني أمية) صححه الألباني ورجح أنه معاوية.

-ذكر الأخ سليمان أن ما روي في مساوئ الصحابة -ولعله يقصد ظلمة الطلقاء- على ثلاث مراتب:

-منها ما هو كذب.

-ما صح سنده وله محمل حسن.

-ما صدر عن محض الإجتهاد والشبهة والتأويل!

أقول: فمن أيها بغي معاوية وبيعه للخمر وتعامله بالربا واستلحاقه زياداً ولعنه علياً وسمه الحسن و..؟! نرجو الإجابة!!

-وذكر ص40 أن خصوم الصحابة!! عمدتهم على روايات أبي مخنف أو سيف بن عمر أو الواقدي.

أقول: قد اعتمد ابن تيمية على رواية بعضهم في انتقاص الإمام علي!! فهل ابن تيمية عندك من خصوم الصحابة؟!

ثم ذمنا لبغي معاوية وما ذكرناه من مظالمه لم نأخذها من هؤلاء وإن كان الواقدي مختلفاً فيه لكنه كان إماماً في المغازي والسير والأخبار على أوهام تحصل منه أو من شيخه أبي بكر بن أبي سبرة.

لكن لا يخشى الأخ سليمان من اعتمادنا على هؤلاء، مع أنه في بعض كتبه قد اعتمد على مكذوبات سيف بن عمر من حيث لا يدري؟!

وهذا يحتاج له بحث كامل لإثباته!!

وللأسف أن غلاة السلفية يذمون الشيء وضده، أو يذمون الشيء ويعقون فيه، لأنهم لا يبحثون وإنما يرددون إنشائيات لا يعرفون تطبيقاتها فلذلك يتناقضون كثيراً.

فالأخ سليمان وفقه الله، يزمجر في ترك الروايات المكذوبة والضعيفة وقد استدل منها بالعشرات!!

وينكر على الشيعة رد الصحيح وهو يفعل الفعل نفسه من حيث لا يدري.

وأظن أنه قد سبق شيء من هذا.

-ذكر ص41 أنه لا يجوز أن نجعل (من المحتمل زلة ومن الظن جرحاً) ومن فعل ذلك فقد عظم ظلمه وغلب جهله..)!!

أقول: (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم)؟!

-ذكر ص42 ما يلزم منه أن معاوية مأجور على قتال علي وقتل البدريين!! رغم أنف الحديث (تقتل عمار الفئة الباغية) ورغم أنف الحديث (قاتل عمار وسالبه في النار) وهكذا فلتكن السلفية؟!

-1كر ص43 أن المجتهد المخطئ له أجر والمصيب له أجران وأن هذا مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم الخوارج والمعتزلة.

أقول: أولا: إدعاء الإجماع هنا كاذب، وأقصد هنا -في قضيتنا هذه- فلا أعرف صحابياً ولا تابعياً قال بأجر معاوية واجتهاده في قتال علي واستلحاق زياد وقتل حجر وغير ذلك من المظالم.

ثانياً: من لم يجتهد كمعاوية قلتم باجتهاده!!

ومن اجتهد كعلماء الفرق والمذاهب قلتم ببدعته أو كفره؟!

فجعلتم من لم يجتهد مجتهداً وجعلتم من اجتهد مبتدعاً أو كافراً وهذا تناقض واضح[22].

والله عز وجل لم يقل أن من رأى النبي (ص) له حكم خاص!! فهذه بدعة سلفية يبرأ منها الشرع فالصحابة حكمهم حكم غيرهم، فمن زنا يجلد أو يرجم، ومن سرق يقطع، ومن شرب الخمر يأثم ويحد، ومن لعن البريء يأثم، ومن تاجر بالخمر يأثم، ومن أبطل السنن الحسنة يأثم.. الخ.

وعلماء الفرق لم يفعلوا هذا وإنما اجتهدوا في معرفة ما يريده الله ورسوله فيصيبون ويخطئون مثلما نصيب ونخطئ.

لكن ليس من علماء الفرق الإسلامية من أباح الخمر أو أحل الزنا أو رأى جواز ترك أحد أركان الإسلام.. الخ.

وهم أعذر في سبهم لبعض الصحابة من معاوية ومروان وأمثالهم.

لأنهم قد يجهلون قدر من يسبونه لبعد الفترة الزمنية.

أما معاوية ومروان وأمثالهم فكانوا يستطيعون سؤال أهل بدر والرضوان عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وأبي ذر إن كانوا يجهلون قدرهم!!

فإن كان لعن الصحابي يعد تأويلاً واجتهاداً فمن لم يعاصر أولى بالعذر ممن عاصر وبلغته الحجة وأنكر عليه الصالحون!!

---

[22] انظر أقوالهم في أبي حنيفة وعلماء الفرق الأخرى كعلماء المعتزلة والأشاعرة ومعتدلي الشيعة والزيدية والإباضية.. كل هؤلاء عندهم ليسوا مجتهدين مع أنهم في الواقع أوضح اجتهاداً ممن يجتهد في لعن أهل بدر على على منابر الإسلام!! (ما لكم يكف تحكمون)؟!

-ذكر الأخ سليمان ص43 أن أصل البلاء يأتي من أمرين:
-إما عدم التفريق بين العموم والإطلاق ولزومه على الأشخاص!! (في باب الوعيد).
-وإما الحسد والهوى!!
أقول: ليت الأخ سليمان لم يقع في هذين البلاءين!! لكن غلاتنا -كما كررت مراراً- لا يعرفون كثيراً من الألفاظ التي يتحدثون بها وما تقتضيه من المعاني.
لأن الكبر مع ضعف العلم لا يدع فرصة للمراجعة فيقع صاحب الكبر في تناقضات لأنه يوجه كلامه للآخر فقط!!
وكأن نفسه سليمة من كل سوء!!
فغلاتنا -غلاة السلفية- ينزلون أقوالاً لبعض العلماء -فضلاً عن النصوص- على كل الأفراد إذا كان الموضوع فيه تكفير أو تبديع لمن يهوون تكفيره وتبديعه.
بينما لو كان النص خاصاً في من يريدون تبرئته لا ينزلونه وهذه مفارقة واضحة.
أما الحسد والهوى!! فغفر الله للأخ سليمان لم يفتش نفسه!!
- لم ينس الأخ سليمان أن يوصي ص44 بالعدل في القول والعمل!!
ولعل من تمام العدل الذي يراه أن يقتل من ذم مظالم معاوية!! وجعلها تحت الشرع لا فوقه!!
ولهذه الأمور قيل عن الظلم (عدل حنبلي)!
(يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون).
-حذر الأخ سليمان ص44 من (خطوط النفس وشهواتها)!! ولا تعليق!!

-حذر ص45 من ظاهرة (احتراف الطعن في الآخرين) وغلاة السلفية والأخ سليمان منهم من أطعن خلق الله في أعراض الآخرين.

لكنهم لا يطعنون إلا في الأبرياء أما الظلمة فهم من أدفع الناس عنهم .

أسأل الله أن يهدينا أنا والأخ سليمان حتى لا نكون من محترفي (الطعن في الأبرياء)!! ولا من محترفي (الدفاع عن الظلمة)!!.

-دافع ص49،45 عن عبد الله بن الزبير من أن يكون قاتل لطلب الملك والرياسة.

وهذا جيد، وقد كنت زمناً أرى أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه يقاتل للدنيا كما فعل معاوية ولكنني رجعت عن هذا القول وأرى ما يرى الأخ سليمان من أنه كان صاحب عبادة وقيام على أهل الباطل من بني أمية.

لكن قد اتهمه بالقتال على الدنيا صحابة أفضل منه كأبي برزة الأسلمي وعبد الله بن عمر.

-وتفريق الأخ سليمان ص47 بين التشيع عند أهل الحديث والتشيع عند المتأخرين.

وذكر أن تشيع يعقوب القمي وأبان بن تغلب وعبيد الله بن موسى وجمهرة ممن أحاديثهم في داووين أهل العلم إنما هو التشيع بلا غلو ولا طعن في الشيخين ولا تكفير للصحابة ولا قذف في الشيخين.

أقول: كلام الأخ سليمان صحيح من حيث الجملة، وإنما أقول من حيث الجملة لأنه وجد في الشيعة المتقدمين من يذم الصحابة الكبار كعباد بن يعقوب وعامر بن صالح شيخ الإمام أحمد، فقد كان يروي الآثار في مثالب بعض أمهات المؤمنين.

لكن هؤلاء الذين يقول عنهم الأخ سليمان أنهم متشيعون بلا غلو كانوا على ذم معاوية!!

وذم معاوية يعتبره الأخ سليمان رفضاً بل ردة!!

فهذه تناقضات كبيرة في كلام الأخ الكريم.

فعبيد الله بن موسى مثلا وهو من رواة الكتاب الستة (كان يلعن معاوية ويلعن من لا يعلنه).

ويقول عنه الأخ سليمان أنه متشيع بلا غلو.

بينما من لا يعلن معاوية وإنما يكتفي بالقول إنه من الفئة الباغية وأنه فعل وفعل.. مما هو ثابت عنه بالأسانيد الصحيحة، من يفعل

هذا يعتبره الأخ سليمان مرتدا[23]

ولا أدري هل سيحكم الأخ سليمان بردة علي وعمار وأبي ذر وعبادة بن الصامت وقيس بن سعد وغيرهم من كبار الصحابة هل سيحكم عليهم بالردة أو الرفض أو التشيع بغلو أو بغير غلو!!

وذمهم لمعاوية لم يكن لخصومة آنية وإنما كان ذمهم له من حيث كونه من أمراء السوء الذين حذر منهم النبي (ص) وكانوا يعرفونه أكثر من ابن بطة والبربهاري وابن المبارك الذين دخلوا في خصومات مع الشيعة جعلتهم يغلون في كل من طعن فيه الشيعة.

فخلطوا الدفاع عن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة بالدفاع عن معاوية والوليد ومروان وأمثالهم.

ومن هنا كانت نقطة ضعفنا في الدفاع عن الصحابة لأننا دافعنا عن أهل الحق وأهل الباطل معاً!!

وهذا أضعف مصداقيتنا لأننا جعلنا قطعية براءة معاوية كقطعية براءة العشرة المبشرين بالجنة وأهل بدر وأهل الرضوان وسائر المهاجرين والأنصار؟!

ذكر الأخ سليمان ص47 أن أئمة الحديث يخرجون لأهل البدع ممن لا تخرجه بدعته عن الإسلام سواءً كان داعية أم لا، فالعبرة بحفظ الراوي وضبطه.

---

[23] فهو نقل قول أحمد (لا أراه على الإسلام)؟! وهذا القول يستبعد ثبوته عن أحمد وإن صح فقد وقع أحمد في التكفير.

أقول: هذا منهج نظري جيد صحيح لكن ليس بالضرورة أن يكون عليه كل المحدثين وإنما بعضهم على هذا كلن يهمنا هنا أن الأخ سليمان يرى المنهج السابق وهذا جيد لو يلتزم به.

-ذكر ص49 أن الصحابة كلهم عدول وقد سبق أن الموضوع فيه تفصيل مبني على تحديد معنى الصحابي ومعنى العدالة.

فإن كان المقصود بالصحابة المهاجرون الأنصار ومن تبعهم بإحسان أو سبقهم بإحسان فهذا صحيح.

أما من أنصف بالظلم والشر فليس عدلاً ولا مأموناً حتى وإن عدله المحدثون في الرواية إلا أنهم قد رووا في ذمه وأفعاله ما يقتضي فسقه وفجوره.

وقد أجمع السلف على ذم مسرف بن عقبة مثلاً وأسموه مسرفاً (وكان اسمه مسلم) مع أن له صحيحة عامة. وغيره ممن سبق ذكر أسمائهم.

-نقل اظلخ سليمان ص50 عن أحمد رده على من زعم أنه مباح له أن يتكلم في مساوئ أصحاب رسول الله (ص).

وقال (هذا كلام سوء رديء يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون ويبين أمرهم للناس).

أقول: الناقل نقل لأحمد نقلاً تحريضياً كما يفعل السائلون لبعض العلماء في هذه الأيام.

فالسؤال الذي وجه لأحمد كانت صيغته (ما تقول فيمن زعم!! أنه مباح له أن يتكلم في مساوئ أصحاب رسول الله (ص)!!).

هذا السؤال يحمل التحريم في طياته، ولا بد أن يوصي أحمد بترك ذلك، فالسائل لم يفرق بين صحابة وصحابة ولم يفرق بين بريء ومذنب ولم يفرق بين هدف وهدف..الخ.

ولو كان السؤال بأحد الصيغ التالية لتغير الجواب:

-ما تقول في من يذم من ذمه الله ورسوله؟!

-ما تقول في مدح من مدحه الله ورسوله؟

-ما تقول في من يمدح الظالمين ويدافع عنهم؟

-ما تقول في من يتهم البدريين ويسبهم؟

-ما تقول في من يكفر المسلمين ويبدعهم؟..الخ؟.

-ما تقول في من يقرأ التاريخ للعظة والعبرة؟

-ما تقول في من ينكر على معاوية استلحاق زياد؟

-ما تقول في من ينكر على الحكم بن أبي العاص التجسس على رسول الله (ص)؟

-ما تقول في من أنكر على بسر بن أبي أرطأة سبي النساء المسلمات؟

-ما تقول في من أنكر على من حاول اغتيال النبي (ص)؟

-ما تقول في من لعنه رسول الله (ص)؟

-ما تقول في من أنكر على من يرى حل بيع الخمر؟

وهكذا سيل من الأسئلة كل إجاباتها تصب في ما كتبه المنصفون عبر التاريخ.

ثم أحمد بن حنبل رحمه الله كان من ورعه يحرم كتابة التاريخ -إن صدق الحنابلة في النقل عنه- وإذا كان له هذا الرأي المتشدد من التاريخ فهو مخطئ بلا شك فما كل ما يقوله أحمد صحيحاً لأنه وإن كان عالماً فاضلاً لكنه بشر يخطئ ويصيب.

فالقضية ليس ينقب عن عثرات ولا نتتبع زلات وإنما دراسة تاريخ فيه الخير والشر، الحق والباطل، ولا يجوز أن نظهر جانياً ونغفل آخر، لأن كتابة التاريخ أمانة تنقل الخير والشر ، سير الأبرار والفجار، جوانب العدل والظلم.. الخ.

ولنا في ما أنزل الله على نبيه أسوة فمن قرأ القرآن الكريم وجد فيه مدح الصابرين وذم المتخاذلين وقد عاتب الله عز وجل الصحابة يوم أحد ويوم حنين وبعض المتخاذلين يوم الأحزاب.

فكأنه يعلمنا أهمية نقل حقيقة الأحداث وحقيقة الأشخاص ما أمكننا إلى ذلك سبيلا.

فالقرآن الكريم يقول عن أصحاب أحد وهم هم (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة).

أما نحن فأصبح عندنا كل الفاتحين يريدون الآخرة فقط!!

ولم ينتبه للدرس القرآني وأصبح مهملاً بسبب تأثير الخصومات المذهبية على أفكار ومواقفنا العلمية قديماً وحديثاً.

-ما نقله الأخ سليمان ص51 عن أحمد (إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله (ص) بسوء فاتهمه على الإسلام).

فهذا يصح في حق غلاة الشيعة وغلاة النواصب فالغلاة من الطرفين كانوا يذكرون الصحابة الكبار بسوء وأي سوء.

ولكن الأخ سليمان ينزل القول السابق في من ذكر الخلفاء الثلاثة بسوء، ولا ينزله في من ذكر علياُ بسوء.

فلذلك هو لا يتهم معاوية على الإسلام؟! ولا مروان.. وإنما قال: تتركهم للحساب ولا نلتفت لما فعلوا!! وسماها زلات!! فهذه الازدواجية كنت أظن أننا قد وعينا خطورتها على النصوص وعلى العقول معاً.

-أنكر الأخ سليمان على من يغض الطرف عن مجرمي هذا الزمان كالروافض والشيوعيين والقوميين والعلمانيين!! ص51.

ولم يذكر النواصب بسوء!! ولم يشجع في الرد عليهم؟!

وربما حجته في هذا أنهم ليس لهم وجود!! ولو تذكر لعلم أن منهم من يشجع الناس - بتنظيراته- على لعن علي ليحصل لهم الأجر!!

-ثم لا تستطيع أن تجمع الناس في الرد على هؤلاء والأخ سليمان نفسه ليس له رد على رافضي ولا شيوعي ولا قومي ولا علماني!!

ليس كأخطاء النواصب فلماذا يهمل التنبيه على ما هو أعظم؟

-ذكر ص51 أبو هريرة ومعاوية وابن الزبير وأنهم من أئمة الإسلام!!

أقول: أبو هريرة وابن الزبير رجلان فاضلان لكن ليسا من أصحاب الصحبة الشرعية.

أما معاوية فما الذي أدخله هنا؟!

وقد كان أبو هريرة وابن الزبير على ذم معاوية، ثم ما معنى (أئمة الإسلام) إن كان يقصد أن أبا هريرة إمام في الرواية وابن الزبير إمام في مقاومة الظالمين فصحيح لكن معاوية إمام في ماذا؟!

-ذكر الأخ سليمان ص51 أن التجريح في أنصار الدين وحزب الرحمن الموحدين غاية في القبح وفساد في الرأي ورقة في الدين.

قلت: وهذا ما أنكرناه على معاوية فأبيتم.

وقلنا أن تجريحه (لأنصار الدين حزب الرحمن الموحدين غاية القبح في الدين) وأنتم جعلتم ذلك سبيلاً لحصول الأجر والثواب؟!

وقد ذكرنا في محاضرة العقائد أن التناقض من سمة الغلو المذهبي سواءً كان سلفياً أو شيعياً أو غيره.

فغلاة الشيعة ينكرون سب الإمام علي ويمدحون لاعني أبي بكر وعمر؟! وغلاة السلفية ينكرون سبب أبي بكر وعمر ويمدحون لاعني علي بن أبي طالب؟ فاتبعوا سنن اليهود والنصارى (وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء).

-ذكر الأخ سليمان ص52 أنه لم يجد أحداً من أهل السنة احترف ظاهرة التجريح لأحد من الصحابة!!

أقول: هل يقصد إخراج معاوية من أهل السنة؟!

فهو أول من احترف ظاهرة التجريح لرجل من كبار الصحابة.

فكلام الأخ سليمان يحتمل أحد أمرين:

-إما أنه ينكر أن يكون معاوية كان يأمر بلعن علي وسبه وهذا الإنكار إن حصل منه ترده روايات الصحيحين فضلاً عن غيرهما-.

-وإما أنه يخرج معاوية من أهل السنة وهذا ما قلناه وذكرنا أنه لا يمثل السنة وأهلها وإنما يمثل أهل البغي وأهل البغي هم أهل الظلم، والظلم لا يجوز نسبته إلى السنة.

-ذكر ص52 أنه لم لا يوجد طعن في معاوية إلا في كتب الروافض!!

الأخ سليمان بهذا الكلام إما أنه لا يعرف معنى الطعن أو أنه لا يعرف كتب السنة وكلا الأمرين أحلاهما مر.

ولكنني أرجع هذه الأوهام لما سبق أن ذكرته أن غلاتنا يرددون ما يفهمون معناه لأن التعليم عندنا يحرم المنطق ويستهين باللغة ويشجع الخطابة والوعظ والتقليد فتكون النتيجة كما رأيتم.

والأخ سليمان ليس سبب هذا الضعف فالتعليم يتحمل الوزر الأكبر في إخراج كثير منا لا يفهمون ما يقولون.

أخرجهم التعليم مشهوين عقلياً[24]

---

[24] هنا لا أقصد شخصاً بعينه وإنما كثير من أبناء المجتمع للأسف تجد أحدهم يتحدث الخطبة الطويلة ولو سألته عن ألفاظها ربما لا يعرف أكثرها.

والأخ سليمان فيه خطابة ظاهرة تضعف الناحية العلمية له لكن لا زال المشوار طويل ولو تواضعنا وتعلمنا تعليماً مستمراً لتخفف الضعف يوماً بعد يوم، لكن ما أن نبدأ في قراءة رياض الصالحين في المساجد حتى تظن أننا قد أصبحنا شيوخاً!! ولا ينقصنا إلا لبس (البشوت) وانتقاء أنواع البخور.

فنحن نخدع أنفسنا ويخدعنا إنصاف العوام!! ونظن أننا قد بلغنا من العلم مبلغاً عظيماً.

ورحم الله أمرأً عرف قدر نفسه.

فإن لم يطور الفرد منا نفسه خارج المدرسة فلن يستفيد ولن يستقيم لسانه ولا بنانه ولا وجدانه.

-تحدث من ص52 عن الرافضة وذمهم ولم يتحدث عن النواصب بحرف واحد!!

وهذا له دلالته التي يعرفها العقلاء.

لكنه مصيب في أن الغلو الشيعي سيئ لكن يجب أن ننصف وندم الغلو السلفي كذمنا للغلو الصوفي -بغض النظر عن مسألة الفارق هنا-.فما الذي يضرنا أن ننقد غلاة جميع المذاهب حتى مذهبنا لنكون (قوامين بالقسط شهداء ولو على أنفسهم).

ثم معظم ما أنكره على الشيعة موجود في غلاتنا كالتقية وخشية المناظرة وتعظيم القبور[25] وذم بعض الصحابة وعلم الغيب... الخ.

-ذكر ص62 نقلاً عن الكافي أن الأئمة.. ثم قال العلوان مفسراً (يعني أئمة الرفض) وهذا تعبير قبيح من العلوان.

فعلي والحسن والحسين وزين العابدين والباقر والصادق والكاظم والرضى والجواد والعسكري.. لا يجوز أن نطلق عليهم (أئمة الرفض) وإنما لو قال (يعني الأئمة عند الشيعة الذين يعتقدون أنهم على مذهبهم..) أو نحو هذا..

إلا أن يكون العلوان كان يستخدم التقية ثم ظهرت هذه اللفظة على لسانه فهذا شيء آخر لكننا لا نظن أنه قد وصل لهذا إن شاء الله، مع أن الحي لا تؤمن عليه الفتنة.

-ذكر الأخ العلوان ص65 أن الأخبار الثابتة تواترت عن النبي (ص) بأن أبا بكر وعمر خير الناس بعد نبيهم!!

---

[25] راجع ما ذكرته في باب الغلو (قراءة في كتب العقائد).

قلت: من أدعى التواتر في هذه المسألة فقد كذب.

ولو كان الأمر متواتراً بل كان مقطوعاً به لما اختلف الصحابة من بعدهم[26].

-ثم حاول الأخ سليمان أن يذكر تلك الأدلة المتواترة!! فذكر حديث عمرو بن العاص في سؤاله النبي (ص) عن أحب الناس إليه فقال (عائشة) ثم قال (من الرجال أبوها).

لأنه قد صح أيضا نصوص في أن أحب الناس إليه أسامة، وأحب الناس إليه فاطمة، وأحب الناس إليه علي..

فكلمة (فلان أحب الناس إليّ) لا يدل على التفضيل فضلاً عن القطع والتواتر، لأسباب معروفة منها: (التعارض) ومنها (التقدير).

أما التعارض فقد سبق بيانه.

وأما التقدير فإن تقدير (من) محتمل وإذا نظرت الاحتمال للدليل بطل الاستدلال والدليل على وجود التقدير الأحاديث المعارضة.

والصحابة الكبار أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأبو عبيدة وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعمار وصهيب وبلال وخباب ومصعب بن عمير.. وأمثالهم لا بأس من تفضيل بعضهم على بعض فكلهم فضلاء نجباء رضي الله عنهم ورضوا عنه.

صحيح أن المشهور عند أهل السنة المتأخرين الجزم بتفضيل أبي بكر وعمر على عثمان وعلي.

---

[26] هذا الموضوع تم التوسع فيه في كتاب (التفضيل والمفاضلة بين صحابة رسول الله – لم يكتمل).

لكن الصحابة أنفسهم وهم ألوى بلقب السنة كانوا مختلفين في التفضيل ولا ينكرون على بعضهم.

وقد توسع ابن عبد البر في الاستيعاب في هذا الأمر ونقل عن الإمام مالك أنه لم يدرك أحداً من شيوخه كانوا يفضلون أحداً على أحد من الصحابة.

وأظنه يقصد الصحابة الكبار ككبار المهاجرين إذ أن سبقهم إلى الإسلام يجعل لهم ميزة على عموم الأنصار.

-ثم ذكر الأخ سليمان ص65 أن أهل السنة أجمعوا على تقديم عثمان بعد الشيخين!!

أقول: ما أسهل نقل الإجماع عند هؤلاء!!

كيف يصبح الإجماع مع مخالفة عمار وسلمان والمقداد وسائر بني هاشم وغيرهم من كبار الصحابة.

بل كان هؤلاء يفضلون علياً ويختارون ولايته على ولاية أبي بكر رضي الله عنهما.

وقد ذكر نحو هذا ابن عبد البر في الاستيعاب وابن حزم في الفصل وأهل التواريخ وابن تيمية في المنهاج مع انحرافه عن علي.

-أورد الأخ سليمان أثر ابن عمر (كنا في زمن النبي (ص) لا تعدل بأبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي (ص) لا نفاضل بينهم)[27].

والأثر صحيح الإسناد مروي في الصحيح لكنه منكر المتن.

---

[27] وروي بلفظ (كنا نفاضل -وفي لفظ نخير- بين الناس زمن النبي (ص) فنخير أبي بكر ثم عمر ثم عثمان).

وقد أنكر هذا الأثر على ابن عمر المحدث علي بن الجعد الجوهري وقال: انظروا إلى هذا الصبي -يقصد ابن عمر- لا يحسن أن يطلق امرأته ويقول: كنا نفاضل.. وهذا الأثر يجاب عنه بما يلي:

1-إنكار العلماء لمتن هذا الأثر كما فعل ابن الجعد وابن عبد البر.

2-مخالفة هذا الأثر لآثار أخرى عن عدد من الصحابة منهم أثر ابن مسعود (كنا نتحدث أن أفضل أهل المدينة علي بن أبي طالب) ورجاله ثقات وابن مسعود أعلم من ابن عمر وأقد سابقة.

3-صغر سن ابن عمر فقد كان أيام النبي (ص) صغيراً وأول مشاهده الخندق وعمره (15) سنة، ومثل هذا لن يكون من علية الصحابة الذين يفاضلون.

4-لعله كان يجالس بعض الصحابة لا كلهم وكان هؤلاء الصحابة يفضلون التفضيل المذكور.

5-مخالفة هذا الأثر للإجماع بأن الناس بعد الثلاثة متساوون في الفضل!!

وقد جاء لفظ آخر (ثم الناس بعد يستوون) وهذا منكر مخالف لكتاب الله وما صح من السنة.

فالقرآن لنا (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا..) وأثر ابن عمر يقول (لا يستوي من أنفق من قبل الفتح وقاتل مع من أنفق بعده) إلا الثلاثة.

6-تفضيل عمر لزيد بن حارثة على نفسه بسند صحيح وهذا يخالف أثر ابن عمر.

7-تفضيل أبي هريرة لجعفر بن أبي طالب على كل الصحابة بسند صحيح وهذا يخالف أثر ابن عمر.

8-تفضيل أم سلمة لأبي سلمة على كل الصحابة بسند صحيح وهذا يخالف أثر ابن عمر.

9-جاء تخصيص أثر ابن عمر بأنه (يعني في الخلافة) وعلى هذا فالفضل هنا مخصوص بتولي الخلافة وقبول الناس لهذا الخليفة المتولي.

10-قد يطعن الصحابة في مستحق الخلافة، وقد أنكر عليهم النبي (ص) طعنهم في إمارة أسامة بن زيد وطعنهم قبل ذلك في إمارة زيد بن حارثة.

ثم تولية ترشيح الصحابة لرجل أو طعنهم في تولية صحابي دليلاً قاطعاً لجواز خطأ الطعن أو الترشيح خاصة إذا كان المطعون في ولايته من الصالحين، والممدوح من الظلمة.

فإذا كان ابن عمر وأناس معه من الصحابة قد رشحوا أبا بكر ثم عمر ثم عثمان فلا بأس، وقد يخالفهم من هو مثلهم فيرون تولية سعد بن عبادة أو تولية علي بن أبي طالب.

11-مما يدل على أنه لم يحصل إجماع على تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان في الخلافة أن الأنصار -وهم أغلبية الصحابة- لم يكونوا يرون ولاية غير سعد بن عبادة الأنصاري ولو كان الموضوع استفتاءً لفاز بها لأن الأنصار كانوا نحو (4000 آلاف) مقابل (700) من المهاجرين منقسمين قسمين.

قسم مع أبي بكر وقسم مع علي كالزبير وعمار وسلمان والمقداد والعباس وسائر بني هاشم.

وكان أكثر الأنصار يحبون تولية علي لأسباب ذكرناها في كتاب العقائد.

والخلاصة: أن أثر ابن عمر هذا منكر المتن مخالف لأدلة وروايات أقوى منه.

ولعل التيار الأموي قد اجتزأ الحديث أو اختصره أو حذف مناسبته أو لعله تفضيل في شيء مخصوص أو لعله في زمن دون زمن..الخ.

-ثم نقل الأخ سليمان ص66 أثر علي بن أبي طالب (خير الناس بعد رسول الله (ص) أبو بكر ثم عمر، ولو شئت لسميت الثالث).

أقول: هذا الأثر عن علي ليس قاطعاً لاحتمال أنه قاله على سبيل هضم النفس كما قال أبو بكر (إني قد وليت عليكم ولست بخيركم) وقول عمر (كان زيد بن حارثة أحب إلى رسول الله مني) وقول عبد الرحمن بن عوف (مات مصعب وهو خير مني.. مات حمزة وهو خير مني) فهذه الآثار صحيحة وهي محمولة على هضم النفس والتواضع.

لكننا نحن لانحرافنا عن علي نعتبر قوله السابق من باب الحقيقة وأقوال أبي بكر و عمر من باب التواضع وهذه مفارقه !! .

أما أن يكون الجميع من باب التواضع وهضم النفس أ ويكون من باب الحقيقة .

واعتبار الآثار من باب الحقيقة باطل لأنها متدافعة متعارضة : خاصة اثر أبي بكر واثر علي .

والخلاصة : انه لا بأس على المسلم أن فضل أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي أو عماراً أو مصعب بن عمير أو أسامة أو حمزة وطبقته ممن مات شهيداً قبل إقبال الدنيا، أو خديجة أو فاطمة أو زوجات النبي (ص) أو الحسن والحسين لكونهما سيدا شباب أهل الجنة (وأهل الجنة كلهم شباب) فكل هؤلاء فضلاء نجباء رضي الله عنهم ورضوا عنه.

وكذلك لا حرج على من فضل بالمجموعات لا بالأفراد كما يفعل ابن عبد البر وغيره فهم يفضلون أهل بدر على من بعدهم ثم أهل أحد على من بعدهم ثم أصحاب الحديبية على من بعدهم وهكذا..

كل هذه التفضيلات جائزة ولا حرج على المسلم في تفضيل الفاضل.

وإنما الحرج يأتي من تفضيل الظالم على العادل والمسيء على المحسن، والطليق على البدري، والفاجر على المؤمن.. ونحو هذا.

أما أن يكون أفضل الناس عند عمار هو علي وأفضل الناس عند ابن عمر هو عمر وأفضل الناس عند عائشة هو أبو بكر ونحو هذا فلا بأس به ما دام أن الجميع يحب الجميع.

وليس في القرآن ولا في السنة نصوص واضحة في تفضيل أحد الصحابة الكبار على بعض.

وقد استدل البكرية[28] بحديث (لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً).

على تفضيل أبي بكر.

[28] من يرون تفضيل أبي بكر رضي الله عنه.

واستدل العمرية بحديث القميص واستدل العثمانية على فضل عثمان بحديث (إن الملائكة تستحي من عثمان) واستدل العلوية على فضل علي بحديث (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) وحديث غدير خم.

أما ما نقله الأخ سليمان عن الحافظ ابن حجر من انعقاد الإجماع في الأخير على ترتيب الخلفاء في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

فلا يصح إجماع بعد اختلاف الصحابة ثم التابعين[29].

وأفضل من تحدث عن هذا الموضوع ابن عبد البر في الاستذكار ثم ابن حزم الأندلسي في الفصل.

-ثم ذكر الأخ سليمان ص67 أحاديث أخرى في فضل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهما، ولم يذكر زيادة أحاديث في فضل علي مع أنه أكثر الصحابة وردت في فضله الأحاديث الجياد.

وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم يستحقون كل ثناء وكل فضل فرضي الله عنهم لكن فضل علي عنهم أمر غير محمود عند أهل العلم والانصاف.

وقد درج غلاة الحنابلة على متابعة النواصب في إهمال ذكر علي معهم وهذا أمر فيه ما فيه.

---

[29] ولعل الحافظ يقصد اتفاق أهل التدوين من المتأخرين على هذا وهذا صحيح لكن اتفاقهم لا يعد إجماعاً.

لأن هذا الإجماع مسبوق باختلاف لم يحسن في عهد الصحابة إضافة إلى أن من العلماء من لم يدون.

ولا ريب أن ما ذكره الأخ سليمان من أن بعض الشيعة يزعمون أن الخلفاء الثلاثة هم مرتدون وعبدة أصنام قول باطل وإفك مبين لا أظن معتدلة الشيعة على هذا وإنما يفعل هذا جهلة الشيعة ومتعصبوهم وخطأ هؤلاء أعظم من خطأ النواصب اللاعنين علياً وإن كانت الفرقتان افترتا بهاتاً وإثماُ مبيناً.

-ذكر الأخ سليمان ص68 أثر محمد بن كعب القرظي في الغفران لأصحاب رسول الله كلهم، ومن الأثر يتبين أن محمد بن كعب يريد بالصحابة المهاجرون والأنصار فقط وأنه اشترط في الإحسان في التابعين لهم.

وهذه من أدلتنا على ذم معاوية وبسر ومسرف وأمثالهم فإنهم لم يكونوا من المهاجرين بالإجماع ولم يكونوا من الأنصار بالإجماع ولم يتبعوا بإحسان على أصح الأدلة والأقوال.

-ذكر الأخ سليمان ص69 أن الرافضة يحملون لأهل السنة كل كيد وبغض ويزعمون ردتهم وأنهم من أهل النار.

وما ذكره الأخ سليمان للأسف صحيح عند كثير من الشيعة فغلاتهم كغلاتنا يتبادلون التكفير والكيد والبغض.

ونحن ندعو الغلاة من الفريقين بالامتناع عن تبادل التكفير والمكائد لما في هذا من تفكيك وحدة المسلمين الفكرية وعلى عقلاء السنة والشيعة أن يذكروا طوائفهم بمعرفة حق الإسلام لمخالفيهم ومراعاة الأصول العامة للإسلام من أركان الإسلام وأركان الإيمان واجتناب المحرمات.

وألا تبحث كل فرقة عن أدلة تكفير الطائفة الأخرى فالبحث عن أدلة الإدانة سهلة، لأنه ما من طائفة إلا ولها أخطاء عظيمة وقع فيها بعض المنتسبين إليها.

لكن لتحاول كل فرقة أن تنقد نفسها نقداً داخلياً فكلما اشتغلت الفرقة بنفسها عن الآخرين كلما استطاعت أن تحاكم تراثها ومصادرها للنصوص الشرعية.

-ذكر الأخ سليمان ص69 أن الإمام مالك انتزع!! كفر الروافض من قوله تعالى (ليغيظ بهم الكفار)!!

أقول: هذا كذب على الإمام مالك فإنه لم يذكر هذا وإنما كلامه يشمل كل من يبغض الصحابة بصحبتهم رسول الله (ص) سواءً كانوا روافض أو نواصب أو خوارج.

لكن استدلال مالك لا يلتزم به صاحبنا العلوان لأنه يلزم من استدلال مالك تكفير معاوية والوليد ومسرف وأمثالهم وصاحبنا لا يكفرهم.

إذن فهذه من الأقوال المعلقة التي إما أن ننزلها على الجميع أو نتركها.

بمعنى إما أن نكفر كل من سب الصحابة سواءً كانوا روافض أو نواصب أو نرفع هذا التكفير عن الجميع.

لأن الازدواجية قرين الظلم.

-ذكر الأخ العلوان ص69 ما يفيد أن كفر الروافض مما لا شك فيه نص عليه أئمة الإسلام!!

وهذا غير صحيح إلا في غلاتهم الذين يقولون ما يوجب الكفر الصريح وبعد بلوغ الحجة وفهمها.

قال ابن تيمية:

وقال ابن تيمية:

وقال ابن القيم:

ثم استدرك اظلخ سليمان ص9 وقال فقد اتفقوا على أن من كان في قلبه غيض (هكذا!![30]) على الصحابة وزعم ردتهم أو فسقهم أو خيانتهم في تبليغ الدين أنه كافر.

أقول: هذا تكفير لا يصح إطلاقه في الشيعة والدليل على ذلك أن الخوارج زعموا كفر علي ومن معه من الصحابة ولم يكفرهم، فالتكفير حق لله عز وجل.

-ونقل عن بشر بن الحارث ص70 (من شتم أصحاب رسول الله (ص) فهو كافر وإن صام وصلى وزعم أنه من المسلمين) وقد نقل.

أقول هذا فيه تكفير لمعاوية ومروان وحريز بن عثمان.. وصاحبنا العلوان لا يكفرهم.

ونحن لا نكفرهم أيضاً بهذا السبب ولكن نعتبر من سب الصحابي مرتكباً إثماً وكبيرة من كبائر الذنوب وكفى.

ثم الأخ سليمان نقل الأثر السابق من الإبانة لابن بطة، وابن بطة حنبلي ضعيف الحديث متهم بالكذب ووضع الحديث.

-ونقل الأخ سليمان ص70 عن الأوزاعي أنه قال (من شتم أبا بكر الصديق فقد ارتد عن دينه وأباح دمه).

أقول: هذا أيضاً منقول من كتاب ابن بطة وهو ضعيف ومما يدل على ضعفه أن أبا بكر نفسه لم يحكم بالردة على من سبه ولم يبح دمه بل لم يعاقبه أصلاً كما سبق.

---

[30] صوابه (غيظ) بالظاء.

ثم من شتم أبا بكر كمن شتم علياً فلو صح القول لكان دليلاً على ردة معاوية، لكن القول باطل حتى لو صح عن الأوزاعي فهو قول خاطئ، لا يكفر ساب أبي بكر ولا عمر ولا علي ولا غيرهم وإنما يأثم ويرتكب كبيرة من كبائر الذنوب.

لكنها ليست ككبيرة ترك الصلاة أو الزنا أو شرب الخمر أو الربا أو غيرها من الموبقات.

-ونقل عن الإمام أحمد ص70 أن من شتم أبا بكر وعمر وعثمان وعائشة لا يراه على الإسلام.

قلت: قد سبق الجواب وأن شتم هؤلاء الأبرار دليل على الخذلان والأثم العظيم لكن شتمهم لا يعد كفرا ولا ردة.

فالتكفير مركب صعب.

-ونقل عن الإمام أحمد ص70 أن الكلام في عثمان بالشتم بعد زندقة.

قلت: عمار بن ياسر ليس زنديقاً.

-ثم ذكر الأخ سليمان ص70 أن شتم الصحابة نوعان:

-النوع الأول: لا يكون في عدالتهم ولا في دينهم كالاتهام بالبخل والجبن.

-النوع الثاني: الطعن في الدين والعدالة أو التجاوز كالاتهام بالردة والفسق، ثم جعل النوع الأول ضلالة تستحق التعزير والتأديب!! والثاني ردة!!

وهذا كله خطأ، أما الاتهام بالجبن والبخل إذا كان حقاً فلا بأس به بل وليس إثماً.

وأما الثاني الطعن في العدالة أو الدين فهذا أيضاً يشترط فيه أن يكون حقاً، لكن لو أن أحداً اتهم صحابياً بريئاً في دينه أو عدالته يعد مرتكباً لإثم، لكن لا يعد مرتداً.

وكذلك الحكم على بعضهم بالردة أو الفسق أو الكفر، لو أن أحداً اتهم الوليد بن عقبة بالفسق أو مسرف بن عقبة أو الحكم.. لكان مصيباً غير آثم.

لكن لو اتهم بريئاً بالردة أو الفسق كما يحصل من غلاة الشيعة والخوارج وغلاة النواصب فهؤلاء مرتكبون لكبيرة من كبائر الذنوب يخشى على صاحبها -إن لم يكن جاهلاً ولا متأولاً- من الوقوع في الكفر.

وقد ذكرنا مراراً أن علياً ومن معه من الصحابة لم يكفروا الخوارج ولا البغاة رغم أن الخوارج كانوا يكفرونهم وكذا بعض البغاة فهذه سنة الخلفاء الراشدين وهي المتفقة مع روح الإسلام من الاعتصام بحبل الله جميعاً ونبذ التفرق.

-أما ما نقله عن ابن تيمية ص71 من تكفير من زعم أن الصحابة ارتدوا بعد رسول الله (ص) إلا نفراً قليلاً..

فهذا معدود من تناقضات ابن تيمية رحمه الله وسامحه كان فيه نفس تكفيري في الجملة وخاصة مع خصومه من الشيعة والصوفية فقد كان فيه حدة وينفعل ويطلق عبارات يلزم منها التكفير لكنه قد تاب ورجع عن قوله ونقل عنه الذهبي أنه في آخر حياته لا يكفر من يصلي.

وما نقله الذهبي عنه جيد ويدل على أنه إن شاء الله ختم له بخير وخرج من كثير من المظالم والحمد لله.

فالله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

ثم كلامه فيه تكفير لمن يشك في كفر الرافضة!! والتكفير باللازم لا يجوز.

خاصة وأن ابن تيمية نفسه أثرت عنه فتاوى يصرح بإسلامهم، فيكون قد تغير اجتهاده، وإن ألزم من لم يكفرهم بالكفر، لزم من هذا اللازم تكفير نفسه في الفترة التي لم يكن يكفرهم وهذا باطل.

-ونقل عن أصول السرخسي ص71 قوله -قول السرخسي- (فمن طعن فيهم فهو ملحد منابذ للإسلام دواؤه السيف إن لم يتب).

أقول: هذا محمول على الطعن في كل الصحابة مع بلوغ الحجة وفهمها وهذه الشروط لا تكاد تتوفر في واحد من هؤلاء حتى نتهم بالإلحاد.

بل حتى معاوية لم يطعن في كل الصحابة وإنما طعن في كثير منهم وسفك دماءهم ولعنهم.

وهذا أقل عذراً ممن أتى بعد العصور الطويلة وانتجته الخصومات المذهبية التي تزين لأصحابها كل زيف وضلال.

على أية حال: قول السرخسي إن طبق فالواجب تطبيقه على بغاة الشام وخوارج العراق، لكن الصحابة -علي ومن معه منهم- لم يكفروا هؤلاء ولا هؤلاء وكان علي ومن معه يحتل الطرف الشرعي السني الحق أما أهل الشام، فنواصب وأهل النهروان خوارج وهي أول الفرق الضالة وجوداً وليس الشيعة، لأن التشيع لم يتلبس بالغلو إلا فيما بعد.

ولا صحة لإحراق علي للسبئية إنما أحرق مرتدين كانوا يعبدون الأصنام، مع أن هذا الخبر -وإن رواه البخاري- خبر فرد وتفرد به عكرمة مولى ابن عباس وفيه خلاف.

-أما ما أورده الأخ سليمان ص72 من أن المؤمنين بالشام! بدمشق! بالجامع الأموي! قتلوا رجلاً يقول: لا إله إلا الله علي ولي الله!! ثم سب الشيخين وأن العامة قتلوه!! فهذا ليس دليلاً على شرعية القتل ولو وفق الله علماء الجامع الأموي في نصيحة ذلك الرجل لعل الله أن يهديه إلى الحق فهذا خير من ضربه ثم قتله ثم احراق جثته!! فهذا خلاف الشرع، فإن ذبحتم فاحسنوا الذبحة.

صحيح أن هناك عوام بل وبعض العلم من الروافض والنواصب يقعون في المتفق على فضلهم وجلالتهم كالخلفاء الراشدين وأمهات المؤمنين وأهل بدر لكن فعلهم هذا ليس بأعظم من الكفر بالله ورسوله والكافر بالله ورسوله يحتاج للنصيحة والبيان والرفق أما الشدة والعنف والضرب فلا يزيد المتعصب إلا تعصباً.

ثم الاستدلال بأفعال عوام الشام وعلمائهم لا مكان له مع تطبيق الخلفاء الراشدين وخاصة أبي بكر وعلي رضي الله عنهما اللذين لم يعاقبان من شتمهما وعلي لم يعاقب من كفروه وكفروا أصحابه.

-ذكر الأخ سليمان ص72 أن شرك الروافض زاد على شرك مشركي العرب من البقية!!

وهذا الكلام صعب تصديقه، صحيح أن بعض غلاتهم يصدر منه الشرك لكن اتهام الطائفة كلها بالشرك كشرك كفار قريش غير صحيح، ونزعة التكفير هذه لا تتفق مع العدل الذي يوصي به أخونا أكثر من مرة.

نعم، يمكن أن يقول من اعتقد كذا وكذا وبلغته الحجة وفهم الحجة.

ثم لم يكن له تأويل سائغ فهو كافر أما أن يطلق التكفير هكذا فهذا من آثار التكفير في كتب العقائد فقد كان الغلاة من المتخاصمين من سائر المذاهب يبالغون في التكفير لمخالفيهم ونحن ورثنا تلك الخصومات وتركنا سنة الخلفاء الراشدين في ترك التكفير للمسلمين وصيانة حقوقهم إلا إذا ارتكبوا ما يوجب الحد الشرعي، والحدود الشرعية معروفة.

وكذلك التوسع في التعزيز وعدم ضبطه خطأ عظيم.

إذ أصبح بيد القاضي أو الحاكم أن يعزر بما شاء من الكلمة إلى اللطمة إلى جز الأعناق!!

فهذه فوضى تعزيرية تسيء لديننا الحنيف.

فلا يجوز أن يتجاوز التعزير الحدود الشرعية.

ولو فتحنا باب التعزير لأصبح الحاكم أو القاضي مشرعاً ولفتحنا باباً للقوانين الوضعية ليكتب الحكام والقضاة والمقنون ما شاؤوا من الأحكام.

وللأسف أن دخول (القوانين الوضعية) لم يكن في العصر الحديث فقط، وإنما حصل في القرون الأولى أيام الخصومات المذهبية، إذ شرع المتخاصمون من العقوبات ما شاؤوا بناءً على مظنونات وإلزامات لم ينزل الله بها من سلطان.

-الشيخ العلوان ث73 يرى جواز مناظرة الرافضة وهذا جيد، وقد ذكر كلاماً جميلاً أحببت سوق بعضه ومن ذلك (لا يعني هذا التخلي عن مناظرتهم ودعوتهم وزعزعة دينهم وكشف التناقضات الموجودة فيه، فإن هذا القول وإن قاله من قاله -يقصد من ترك مناظرة أهل البدع- خلاف الكتاب والسنة والنظر الصحيح.

فإن الله أمر بدعوة المشركين وعباد القبور والأوثان وأهل الكتاب وأذن بمناظرتهم ومجادلتهم بالتي هي أحسن، وأمر الله جل وعلا موسى بأن يذهب هو وأخوه هارون عليهما السلام إلى فرعون أكفر أهل الأرض القائل أنا ربكم الأعلى فيدعواه إلى التوحيد والإيمان بالله، فلا نتحجر رحمة الله تعالى وهدايته لعباده مهما بلغ كفرهم وإعراضهم ومهما تنوعت مسالكهم وتوجهاتهم فإن الحق يفرض نفسه ويعلو ولا يعلى، وقد من قال:

أبن وجه الحق في در سامع ودعه فنور الحق يسري ويشرق)أهـ المقصود.

أقول: كاتب هذا الكلام كأنه ليس مؤلف الكتاب.

كلام جميل قوي رصين مستنزع من نصوص القرآن الكريم.

لكن هل يدري أخونا الفاضل بأن كلامه السابق هو عين البدعة عند كثير من أصحاب العقائد الذين يستدل علينا بأقوالهم؟!

فالأخ سليمان سيجد منهم التبديع وسيجد من يطالب بقطع عنقه على هذا الكلام العلمي الرصين.

وقد علمت أن بعض الأخوة يطعن فيه بسبب هذا الكلام وبسبب ذمه ليزيد بن معاوية فلا استبعد منهم أن يتهموه -يوماً من الأيام- بالعقلانية والاعتزال والرفض!!

لكن من خلال خبرتي بجلسة صغيرة مع الأخ سليمان أنه لا يصلح للمناظرة لأربعة أسباب رئيسة:

1-غضبه السريع على لا شيء.

2-تنقله من موضوع في موضوع بسرعة كبيرة.

3-تصوره للأمور لمختلف فيها على أنها معركة يجوز فيها استخدام كل الأسلحة من الحق والباطل.

4-قيامه من المجلس وترك مناظره لم تفهم حجته ولم تكتمل!!

فالمناظرات -أخي الكريم- تحتاج نفس تبحث عن الحق أولاً، وتعاهد الله على ذلك مع البحث بهدوء، ومع الابتعاد عن مثيرا التعصب وبحث المسائل مسألة مسألة وترك الاستعداء السياسي والمروءة التي تمنع تحريف الأقوال ونشرها محرفة وإظهار الأمور على خلافها وغير ذلك من أخلاقيات المناظرات بل من أخلاق التعامل بين سائر العقلاء.

فلعل الأخ سليمان قد تعدل إلى الأفضل، وما منا إلا يبحث عن الأفضل، فالكمال لله وحده.

-أما ما نقله الأخ سليمان ص75 من معاونة الرافضة للكفار كهولاكو وغيره فهذه تهم متبادلة بين السنة والشيعة، كل طائفة تدعي أن الطائفة الأخرى مع الكفار ضدهم.

أما قصة ابن العلقمي وكونه سبباً في سقوط الخلافة العباسية، فقد أبطله الدكتور سعد بن حذيفة الغامدي في رسالته للدكتوراه (سقوط بغداد العباسية) فليراجعه من أراد[31].

وأخيراً:

أسأل الله عز وجل لي وللأخ سليمان ولجميع المختلفين أن يهديهم الله للحق ويعينهم على اتباعه ويعرفهم الباطل ويرزقهم اجتنابه.

---

[31] وبالمناسبة فالكتاب ممنوع داخل المملكة!!